العلاقات العراقية -الامريكية (٢٠١١-٢٠١٨) وافاقها المستقبلية

م.د. حسين عبد الحسن مويح اللامي
كلية العلوم السياسية-جامعة ميسان

الملخص

ارتبطت العلاقات العراقية-الامريكية خلال فترة (٢٠١١-٢٠١٨) بجملة ابعاد سياسية وامنية واقتصادية، حيث عملت الولايات المتحدة على بقاء نفوذها في العراق خلال تلك الفترة من اجل ضمان مصالحها الاستراتيجية، ورغم العلاقة الوثيقة بين العراق الولايات المتحدة، لكن هذه الفترة شهدت، تردي الوضع الامني داخل العراق، وتجلى ذلك واضحا في احتلال داعش لجزء كبير من الاراضي العراقية عام ٢٠١٤. ورغم الدعم العسكري الامريكي الذي ساهم في طرد داعش وتحرير كامل الاراضي العراقية عام ٢٠١٧، يبقى مستقبل العلاقات بين البلدين رهن العديد من الظروف والمتغيرات الداخلية والاقليمية بما يحقق المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة في عموم منطقة الشرق الاوسط.

Abstract

During the period (2011-2018), Iraqi-U.S relations were linked to a range of political, security and economic dimensions, as the United States tried to maintain its influence during that period in order to ensure its strategic interests. Despite the close relationship between Iraq and the United States, but this period has worsened the security situation inside Iraq and the occupation of a large part of Iraqi territory by ISIL in 2014. Despite U.S military support, which contributed to the expulsion of ISIL and the liberation of all Iraqi territory in 2017, the future of relations between the two countries remains under many internal and regional circumstances and changes, in the strategic interests of the United States in the Middle East region.،

مقدمة

يعود الاهتمام الامريكي بالعراق الى حقبة مبكرة نسبيا وتحديدا الى نهاية القرن الماضي ، اذ ان العراق ومايمثله من موقع استراتيجي وبما يحتويه من امكانيـــــات وثروات كامنة بمختلف انواعها جعلت منه محط اهتمام الولايات المتحدة الامريكية، لذلك سارعت الى احتلاله عام ٢٠٠٣. الإحتلال الأمريكي ومن خلال سياسات هادفة، كان يسعى الى وجود دولة هشة وعاجزة عن تسيير شؤون البلاد ، بالإضافة الى وجود قوى وأحزاب متناحرة تؤمن بالرهان على الخارج، وهو ما سعت أمريكا لترسيخه عبر سياسات عديدة بهدف إبقاء الحاجة له من خلال استخدام كل ما لديها من إمكانات مادية وغير مادية للسعي من أجل التدخل بأدق تفاصيل المشهد السياسي والأمني والاقتصادي العراقي.

ارتبطت العلاقات العراقية - الأمريكية بعد الانسحاب الأمريكي من العراق عام ٢٠١١ ، في مجال مكافحة الإرهاب وتحدياته باتفاقية الاطار الاستراتيجي التي كانت ابرمت بين البلدين، حيث حاولت الولايات المتحدة ان تبقي على تواجدها في العراق خلال تلك الفترة من اجل ضمان مصالحها الاستراتيجية، خصوصا في الحد من النفوذ الايراني في المنطقة. ورغم العلاقة الوثيقة بين العراق الولايات المتحدة على كافة الاصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية، لكن شهدت تلك الفترة تردي الوضع الامني داخل العراق، وتجلى ذلك واضحا في احتلال داعش لجزء كبير من الاراضي العراقية عام ٢٠١٤.

ورغم الدعم العسكري الامريكي الذي ساهم في طرد داعش وتحرير كامل الاراضي العراقية أواخرعام ٢٠١٧، يبقى مستقبل العلاقات بين البلدين، رهن العديد من الظروف والمتغيرات الداخلية والاقليمية، بما يحقق المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة في عموم منطقة الشرق الاوسط.

اهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة في معرفة تطور العلاقات العراقية-الامريكية خلال فترة (٢٠١١-٢٠١٨)، من خلال دراسة ابعادها السياسية والامنية والاقتصادية، وكذلك معرفة اثر المتغيرات الاقليمية على طبيعة العلاقة ما بين البلدين.ايضاهذه الدراسة هي محاولة للتعرف على ما تكون عليه العلاقة مستقبلاً من خلال دراسة اتجاهات مستقبل العلاقات العراقية-الامريكية.

اشكالية الدراسة:

تنطلق اشكالية الدراسة من ان العلاقات العراقية- الامريكية بعد عام ٢٠١١، شهدت مرحلة جديدة وتطوراً هاماً على كافة الأصعدة السياسية والامنية والاقتصادية، مما كان له اثر مهم في مسار ومستقبل العلاقة ما بين البلدين. وفي ضوء ذلك يمكن طرح الاسئلة التالية:

١. ماهو اثر البعد السياسي والامني في طبيعة العلاقات العراقية-الامريكية بعد عام ٢٠١١؟
٢. ما هو اثر البعد الاقتصادي في طبيعة العلاقات العراقية-الامريكية بعد عام ٢٠١١؟

٣. ماهي الرؤية المستقبلية للعلاقات العراقية- الامريكية؟

فرضية الدراسة:

تقوم فرضية الدراسة على ان المتغيرات والابعاد السياسية والامنية والاقتصادية في العلاقات العراقية-الامريكية بعد عام ٢٠١١، لعبت دور اساسي في رسم طبيعة ومستقبل العلاقة ما بين البلدين.

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استعراض وتحليل المتغيرات السياسية والامنية والاقتصادية في طبيعة العلاقات العراقية-الامريكية ما بعد عام ٢٠١١، وافاقها المستقبلية. كذلك اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي خصوصآ في المبحث الاول الذي تناول تاريخ العلاقات العراقية-الامريكية قبل عام ٢٠١١.

هيكلية الدراسة:

كان لابد من اثبات هذه الفرضية ان نقسم الدراسة بعد المقدمة الى:

المبحث الاول: طبيعة العلاقات العراقية-الامريكية قبل عام ٢٠١١

المطلب الاول: العلاقات العراقية-الامريكية للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣

المطلب الثاني: العلاقات العراقية- الامريكية للفترة ٢٠٠٣-٢٠١١

المبحث الثاني ابعاد العلاقات العراقية-الامريكية بعد عام ٢٠١١

المطلب الاول: البعد السياسي والامني

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي

المبحث الثالث: مستقبل اتجاهات العلاقات العراقية-الامريكية

المطلب الاول: اتجاه تطور العلاقات العراقية الامريكية

المطلب الثاني: اتجاه بقاء العلاقات العراقية-الامريكية على وضعها الراهن

المطلب الثالث: اتجاه تراجع العلاقات العراقية- الامريكية

الخاتمة

المبحث الاول: طبيعة العلاقات العراقية-الامريكية قبل عام ٢٠١١

في هذا المبحث استعرضنا وبشكل موجز تاريخ العلاقات العراقية- الامريكية الذي يرتبط باحداث مهمة جدا منها دخول القوات العسكرية العراقية للكويت عام ١٩٩٠ وحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ واحتلال العراق عام ٢٠٠٣ وتنتهي قبل فترة الانسحاب الامريكي من العراق عام ٢٠١١.

المطلب الاول: العلاقات العراقية- الامريكية للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣

منذ نهاية الحرب الباردة وأنهيار الأتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة الأمريكية تسعى لأن تحافظ على مكانتها في أنَّ تتربع على عرش النظام الأحادي القطبية عن طريق وضع أستراتيجيات خاصة لكل منطقة في العالم، أذ تعتمد جميع أستراتيجيات الولايات المتحدة على نهج محدد وهو أستخدام نقاط القوة والضعف لكل منطقة وأستغلاله الأستغلال الأمثل بما يتماشى مع أهدافها وغايتها[١]. ولم يكن اهتمام الولايات المتحدة الامريكية في العراق وليد الحاضر، اذ شكل العراق نقطة مفصلية في جوهر الاستراتيجية الامريكية الشاملة،فكان النفط العراقي والوصول اليه من اولولايات هذه الاستراتيجية، وبرز ذلك واضحا منذ الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) ، عندما وقفت الولايات المتحدة الى جانب العراق ضد ايران،ليكون العراق بذلك ضمن مناطق المجال الحيوي للولايات المتحدة ومدركات استراتيجيتها الكونية الشاملة للسيطرة على العالم[٢].

فبعد ان خرج العراق من الحرب العراقية - الأيرانية مثقلا بالديون، لأطراف عربية كالكويت والأمارات سعى العراق لتزعم العالم العربي وذلك بالدخول الى الميدان النووي ،لكنه اصطدم بالموقف الأمريكي الذي لا يسمح لأي قوة بأخلال التوازن الأقليمي وذلك بحضر التكنولوجيا على العراق ،وطالب العراق الدول العربية وخاصة الكويت باعفائه من الديون المترتبة عليه ،ثم دعوتها الى خفض انتاج النفط بغية رفع اسعاره لكن الطلب اصطدم برفض الحكومة الكويتية وذهبت ابعد من ذلك عندما باعت الكويت سندات ديونها على العراق الى احد البنوك الامريكية وجعلت العراق مسؤول عن التسديد أمام الولايات المتحدة، مما دفع العراق في نهاية المطاف الى التدخل العسكري في الكويت في ٢ اب عام ١٩٩٠ [٣]. غير ان الامم المتحدة فرضت عقوبات اقتصادية صارمة ضد العراق في ٦ اب ١٩٩٠ [٤]، لتقود بعدها الولايات المتحدة في ١٧ كانون الثاني ١٩٩١ تحالف كبير مؤلف من ٣٨ دولة لاخراج القوات العراقية من الكويت، سميت تلك الحرب بعاصفة الصحراء[٥].

نبه الغزو العراقي للكويت، الولايات المتحدة إلى القدرة العسكرية التي يمتلكها العراق والتي قد تنامت في ظل ظروف وتقديرات متباينة ،حيث أفصح الرئيس السابق لقيادة أركان القوة الجوية الأمريكية الجنرال مايكل دوجان،في مقال نشرته صحيفة الجارديان البريطانية عام ١٩٩٠،عن احد أهداف حرب الخليج الثانية هو "لتحطيم وتصفية عشر سنوات من التنمية الصناعية في العراق ". وقد حققت الضربة الجوية هذا الهدف بدرجة عالية من الإتقان عندما أتيحت الفرصة لتنفيذ الخيار العسكري[٦].

وبسبب الغزو العراقي للكويت، اتخذت العلاقات (العراقية – الأمريكية) منحى أخر أدى إلى دخول هذه العلاقات لدائرة التوتر والتعقيد على المستويين الإقليمي اوالدولي[٧]. وقد تمثلت الخطوط العامة للسياسة الأمريكية في عهد الرئيس الامريكي بوش الاب (١٩٨٩-١٩٩٣) لادارة ازمة وحرب الخليج الثانية بالاتي :

١. أدارة الحرب بشكل ينتهي إلى تدمير القدرات الإستراتيجية للجيش العراقي .

٢. الإدارة بالأزمات المستمرة ما بعد الحرب .
٣. ضمان استمرار بقاء العقوبات وتطبيق قرارات مجلس الأمن كلها دون ادنى اختراق .
٤. الضربات العسكرية المتواصلة لمواقع القوة العراقية وبما تجعل العراق في استنزاف مستمر لقدراته.
٥. فرض منطقتي حضر الطيران في الشمال والجنوب تغطي تقريبا ٦٢% من مساحة العراق تؤهل لتنامي حكم فدرالي في المستقبل[٨].

لقد أدت تداعيات حرب الخليج الثانية خلال حقبة الرئيس الامريكي جورج بوش الاب (١٩٨٩-١٩٩٣)، إلى تحول كبير في شكل الوجود العسكري الأميركي في الشرق الأوسط، ومنطقة الخليج تحديدآ، في اتجاهين: الأول: اتساع نطاق التسهيلات العسكرية المقدمة للقوات الأميركية في قواعد ومحطات وموانئ ومطارات ومعسكرات ومراكز الغالبية العظمى من دول المنطقة ذات العلاقة بالولايات المتحدة وبالاخص دول الخليج، وتتضمن تلك التسهيلات حق أستخدام المجال الجوي وزيارة الموانئ واستخدام المطارات العسكرية وعمليات النقل الجوي والأنتشار المتقدم وخدمات الوقود والصيانة وتخزين الأسلحة إضافة إلى المناورات العسكرية المشتركة. الثانى: تزايد عدد القواعد العسكرية الرئيسية بشكل غير مسبوق، وتأتى أهمية تلك القواعد من أنها تشكل مراكز عمليات عسكرية رئيسية شبه متكاملة، تتمتع باستقلالية نسبية وقدرة عامة على دعم عمليات قتال جوية أو برية أو بحرية، ومكن ذلك القوات الأميركية من إدارة عمليات عسكرية رئيسية بشكل سريع في اتجاهات مختلفة دون حاجة لخطط حشد عسكري سريع وكبير[٩].

وعند وصول الرئيس الأمريكي، بيل كلنتون(١٩٩٣-٢٠٠١) إلى السلطة، اتبع نفس المنهج الذي اتبعته إدارة الرئيس السابق بوش الاب، في تعاملها مع العراق ، ولكن بوسائل أخرى فلقد جرى الاعتماد على الوسيلة الاقتصادية من خلال السير على العقوبات والحصار الذي فرضته الإدارة السابقة لكن الجديد في ذلك هو التخفيف من حدة العقوبات ، خاصة من خلال قرار مجلس الامن (٩٨٦) الذي يسمح للعراق بتصدير كميات محدودة من النفط كل ستة اشهر لا تتجاوز قيمتها ملياري دولار سنويا[١٠].

مع نهاية عام١٩٩٣،حاول العراق أن يجد طريقة ما ليؤثر على المجتمع الدولي لتخفيف العقوبات الاقتصادية ، واستئناف عملية تصدير النفط العراقي لكن هذه المحاولات ردت عليها السفيرة الأمريكية في الأمم المتحدة ،إذ أعلنت عن سياسة واشنطن نحو حضر بيع النفط العراقي وأشارت إلى نهج ذي مرحلتين : أولا على العراق التخلي عن برامجه للتسلح النووي والكيميائي كما يطالب القرار (٦٨٧)، ثانيا إن تثبت بغداد استعدادها للانضمام للمجتمع الدولي[١١].

وعلى الصعيد العسكري، قامت الولايات المتحدة خلال حكم كلينتون بثلاث حملات عسكرية على العراق: الأولى في يوم تسلم كلينتون للإدارة ١٤ كانون الثاني ١٩٩٣ حيث تم قصف العراق بصواريخ توماهوك و ضربات بالطائرات ،والثانية في ايلول ١٩٩٦ حين اصدر الرئيس كلينتون أمرا بتوجيه ضربة للعراق بالصواريخ ، والثالثة في شباط عام ١٩٩٨ حيث كانت الأكبر والأوسع تدمير للبنى التحتية في العراق ،التي سبقها إصدار مجلس النواب الأمريكي والكونغرس لقانون تحرير العراق في أكتوبر ١٩٩٨ ليمنح الرئيس حرية التصرف في أنفاق مبلغ ٩٧مليون دولار بشكل مواد عسكرية وخدمات لمنظمات المعارضة العراقية ، وقع الرئيس على المذكرة بالقانون في ٣١ تشرين الاول ١٩٩٨وهو اليوم الذي انهى فيه العراق كل تعاونه مع لجنة اليونسكوم وفي العام نفسه بدأ المسؤولون الامريكيون يتحدثون عن ان السياسة الامريكية القادمة في العراق هي الاحتواء وتغيير النظام [١٢].

المفاجأة التي حدثت فيما بعد، هو تعرض الولايات المتحدة الى هجوم غير مسبوق في ١١ ايلول ٢٠٠١، من قبل أربع طائرات اصطدمت عمداً بمركزي السيادة الأمريكية وهما برجي التجارة العالمية في نيويورك ،ومبنى وزارة الدفاع (البنتاغون) في واشنطن وفي ظل تلك الأحداث التي شكلت صدمة للشعب الأمريكي، جاءت ردود الأفعال من قبل مؤسسات حكومية تندد بتلك الجريمة وتعتبرها عملاً ارهابياً وبذلك ألقيت التهم على تنظيم القاعدة الذي بارك العملية، وفي ١٤ منه اعلن الرئيس الامريكي بوش الأبن(٢٠٠١-٢٠٠٩)، أن أمريكا في حالة حرب وبدأت الحكومة بالتهديد والوعيد لتنظيم القاعدة ولمن يأويه من الدول الراعية للإرهاب وكان العراق من ضمنها [١٣].

احداث ايلول، كان لها أثر في التصعيد الأمريكي ضد العراق ،وكذلك ايضا النفوذ الكبير الذي كان يتمتع به التيار اليميني الجمهوري المتشدد والمحافظين الجدد في أدارة جورج بوش الأبن الذي يميل الى استخدام القوة بكافة اشكالها لتحقيق الأهداف المرجوة وبرغم كل التقاريرالتي رفعها (سكوت ريتر) ،مفتش الأسلحة السابق في العراق بأن العراق، قد تم نزع أسلحته بصورة أساسية في وقت مبكر، يرجع ألى عام ١٩٩٥، مع ذلك فأن العقوبات الأقتصادية والدوريات الجوية الأمريكية والحملة الأعلامية ضد العراق كانت واضحة في وسائل الأعلام الأمريكي [١٤].

استراتيجية الامن القومي للولايات المتحدة لعام 2002، كانت لغتها ومنطقها واضح، تشير الى الحاجة لقيام بعمل ضد العراق، وقد تطابق نشرها مع تكثيف الدبلوماسية ضد العراق وهو ما بدأ في ايلول ٢٠٠٢ . ففي ١١ ايلول من نفس العام تحدث بوش الأبن في نيويورك وفي ١٢منه خاطب الامم المتحدة والاسبوع الثاني التقى

بزعماء الكونغرس وفي ٢تشرين الاول اتفق مع زعماء مجلس النواب على قرار متعلق بالعراق وفي ١١منه صوت مجلسا النواب والشيوخ على دعم العمل الامريكي ضد العراق[١٥]. وقد ركزت الاستراتيجة الامريكية في عهد الرئيس بوش الابن على مايلي :

١. التوسع في مفهوم الحرب الاستباقية والحرب الوقائية
٢. تقسيم العالم الى اصدقاء واعداء دون وسطية
٣. بلورة مايسمى بمحور الشر واظهاره والعمل على عزله حتى يسهل القضاء عليه .
٤. التركيز على منطقة الشرق الاوسط والعالم الاسلامي كمسرح رئيسي لمصالح امريكا وساحة لصراعاتها الخارجية[١٦].

كان من الواضح ان استراتيجية الحرب على الارهاب شكلت المفهوم الاكثر اهمية لصياغة تسويق السياسة والخطاب السياسي الامريكي داخل الولايات المتحدة وخارجها، والذي اتخذ ذريعة لغزو العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣ في حرب وصفت بانها استباقية، اي استخدام القوة المسلحة للقضاء على تهديد محتمل لدى الخصم، وهي الحرب التي لم تلق اي دعم دولي لان جوهر المسالة هو ان الولايات المتحدة كانت مصره على ان تحكم العراق او تتحكم به بدرجة او بدرجات اخرى[١٧].

المطلب الثاني: العلاقات العراقية- الامريكية للفترة ٢٠٠٣-٢٠١١

استخدمت الولايات المتحدة مبررات لتسويغ احتلالها للعراق عام ٢٠٠٣، كان احدها نزع اسلحة الدمار الشامل باعتبار ان امتلاك النظام السابق لهذه الاسلحة يشكل خطراً على المصالح الامريكية بالدرجة الاولى. كما مثلت سياسة مكافحة الارهاب مبرر آخر للسياسة الامريكية في احتلالها العراق على اثر احداث ١١ايلول ٢٠٠١، باعتبار ان هناك علاقة بين بين النظام السابق و تنظيم القاعدة[١٨]. وقد اعلن الرئيس الامريكي السابق جورج بوش الابن انه بدا حرباً لنزع السلاح العراقي وتحرير شعبه والدفاع عن العالم ضد خطر جسيم واكد "ان امتنا تدخل هذا الصراع كارهة ومع ذلك فان هدفنا مؤكد ان شعب الولايات المتحدة والشعوب الصديقة والحليفة لنا لن تعيش تحت رحمة نظام حكم خارج على القانون يهدد السلام باسلحة القتل الشامل" [١٩].

مرت أدارة العراق من قبل قوات الاحتلال الامريكي بمراحل عدة، شهدت ظهور سلطة أدارية ذات طابع استعماري ،وهي مكتب أعادة الأعمار والمساعدات الإنسانية، وقد اختارت الإدارة الأمريكية الجنرال المتقاعد (جاي غارنر) مشرفاً عليه استمر في السلطة لثلاثة اشهر وقد اصدر هذا المكتب عدة قرارات منها تعيين مستشارين في الوزارات العراقية لكن تم حله و عين السفير (بول بريمر) بدل عنه وبدل اسمه إلى سلطة الائتلاف المؤقتة، وقد تولى بول بريمر أدارتها وبسطت سيطرتها على السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية. وقد شكل بريمر مجلس الحكم العراقي، الذي اعلن ارتباط المجلس به وبالتالي سيطرته على جميع قراراته

التي لا تصبح نافذة ألا بموافقته وقد ساهم ذلك بتكريس الطائفية، وما يدل على ذلك طريقة تكوينه وانتماءات أعضائه ال٢٥ اذ ضم ١٣ شيعيا و٥سنة و٥ أكراد وتركمانيا واحداً ومسيحيا واحداً [٢٠].

في ٢٤ ايار ٢٠٠٣، صدر القرار من الحاكم (بريمر) بحل الجيش العراقي؛ وطبقا لذلك فقد اصبحت الساحة خالية تماماً من كل ما يعيق تنفيذ الخطة الامريكية التي تحقق الهدف المباشر الا وهو (اندلاع العنف والفوضى بكل ابعادها) مما ادى الى تسرب المرتزقة والتابعون لقوات الاحتلال الى داخل العراق وكذلك الاعمال الارهابية التي تستوجب شن الحملات العسكرية ضدها وضد كل المواقع التي تتواجد فيها سواء اكان وجودها حقيقياً ام وهمياً [٢١].

ومن ضمن الخطط الامريكية لتمزيق وحدة العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، تلك التي اعتمدتها الادارة الامريكية تسمى "رؤوية لعراق ما بعد النزاع " التي اكدت على ضرورة قيام حكومة عراقية محدودة الصلاحيات مع اعطاء صلاحيات اكبر للحكومات المحلية وتحويل العراق من دولة مركزية السلطة الى شكل من اشكال الديمقراطية التشاركية. ويبدو ان التوجه الامريكي في العراق نبع في الاساس من تجربة اعتقد الامريكان نجاحها في اغلب تدخلاتهم السياسية والعسكرية التي حصلت خلال القرن الماضي ومطلع القرن الحالي سواء في اثيوبيا او يوغسلافيا او افغانستان اذ سعت الادارة الامريكية الى اقامة توليفات سياسية تستند على التقسيمة الطائفية والعرقية بين القوى الفاعلة في الحياة السياسية [٢٢].

وفي حزيران ٢٠٠٤، تشكلت الحكومة العراقية المؤقتة التي حلت محل مجلس الحكم،برئاسة (أياد علاوي)، رئيساً للوزراء، و(غازي مشعل الياور) رئيسا للجمهورية. هذه الحكومة واجهت مشاكل سياسية واقتصادية وامنية عديدة، وبعد ذلك حلت الحكومة الانتقالية محل الحكومة المؤقتة في٣ ايار٢٠٠٥ برئاسة (إبراهيم الجعفري) الذي يعد أول رئيس منتخب بموجب الانتخابات التي جرت في ٣٠ /كانون الثاني ٢٠٠٥ [٢٣]. وبعد مفاوضات وتدخل من قبل الحكومة الأمريكية تم صياغة دستور دائم جديد للعراق والاستفتاء عليه في ٢٠٠٥/١٠/١٥ [٢٤]. وفي ٢٠ أيار ٢٠٠٦ تم تشكيل حكومة منتخبة برئاسة نوري المالكي وقد حظيت بتاييد كبير من قبل الادارة الامريكية [٢٥].

مرت الولايات المتحدة بين العام ٢٠٠٥ ومنتصف ٢٠٠٧ بأشد مراحل ضعفها ووهنها، نتيجة لأعمال المقاومة، اذ كانت تتعرض لأكثر من ٣ الاف عملية شهرياً، حيث انها كانت على وشك الاعلان عن هزيمتها رسمياً، وطالبت اصوات عدة من داخل الادارة الامريكية بانسحابها تجنباً للهزيمة ،وتصاعدت حدة الرفض الشعبي الامريكي لبقاء القوات الامريكية في العراق، لذلك تبنى قائد القوات العسكرية الامريكية السابق، **(ديفيد** باتريوس) خطة لزيادة عدد القوات العسكرية بحدود ٣٠ الف جندي لتصل الى ١٦٨الف في حزيران ٢٠٠٧ [٢٦].

دخلت العلاقات العراقية -الأمريكية منعطف جديد ، تمثل في التوقيع على اتفاقية الإطار الاستراتيجي نهاية ٢٠٠٨ التي كانت بمثابة الإطار التفصيلي لمسار العلاقة والتعاون بما سيسهم بتعزيز وتنمية الديمقراطية في العراق وكان من بين نصوصها عدم التدخل في الشؤون الداخلية في الوقت الذي تؤكد فيه في قسمها الثاني، على أن الولايات المتحدة ستبذل أقصى جهودها لتعزيز الديمقراطية، وهذا ما يثير التناقض فيها وقد أمدت الحكومة العراقية بالدعم اللازم عبر تفعيل بنودها بتهيئة ظروف الانخراط الفاعل في البيئة الاقليمية [٢٧]. كذلك هذه الاتفاقية نصت على التزام الولايات المتحدة على الانسحاب من العراق في موعد لا يتعدى الاول من كانون الاول ٢٠١١، وبهذا يمكننا القول ان الولايات المتحدة حققت لنفسها مكاسب كبيرة[٢٨].

وعند تولي الرئيس الامريكي باراك اوباما الحكم (٢٠٠٩-٢٠١٧)، فأن طبيعة العلاقة بين البلدين قد تغيرت باتجاه تقليل الالتزام الأمريكي ،وحكمت بعدة مؤشرات منها ان العراق لم يعد يهدد الأمن القومي الأمريكي والإسرائيلي وهذا ما أشارت أليه استراتيجية الآمن القومي الأمريكي لعام ٢٠١٠ ، ولم تشر هذه الوثيقة إلى مخاوف تتعلق بالآمن القومي الأمريكي يكون مصدرها العراق، لذلك يفضل البقاء المدني في العراق لمدة اطول ،من خلال جعل العراق حليفاً قوياً مؤهلاً لممارسة دورا مدافعا عن المصالح الامريكية في المنطقة[٢٩].

لكن الملاحظ انه، من الصعب تصور قيام الادارة الامريكية بسحب كامل قواتها العسكرية من العراق، لانها تحتاج الى بقاء عدد محدود من قواتها بالاتفاق مع الحكومة العراقية بحدود ٢٠٠٠٠ لحماية القادة والدبلوماسيين الامريكيين، و تأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات بين الجانبين من شأنه الابقاء على علاقة قوية كما وصفته اتفاقية الانسحاب وهذا المفهوم ينظر اليه بقدر لا يستهان به من النفوذ و التأثير العسكري لصالح الطرف الاقوى، من العلاقة نتيجة التحديات التي يمر بها العراق وبهذا تستطيع للولايات المتحدة ان توظفها بما يخدم مصالحها ومن اهمها حاجة العراق للمساعدة في حماية امنه و مكافحة الأرهاب لحين اعادة تشكيل وتدريب قواته[٣٠].

وبالتالي فان العلاقات العراقية-الامريكية اثناء فترة الاحتلال، انطلقت على اساس تعزيز العلاقات العسكرية والامنية بما يحقق اهدافا من المنظور الاستراتيجي الامريكي لتشمل :

١. توظيف الموقع الاستراتيجي للعراق بما يتوافق مع اهداف الاستراتيجية الامريكية الامنية – العسكرية في اقليم الشرق الاوسط مستقبلاً .
٢. تثبيت ركائز القواعد العسكرية الامريكية في اقليم الشرق الاوسط ولاسيما في المنطقة الخليجية بصورة دائمة .

٣. ان اقامة علاقات عسكريـــة– امنية مع العراق يتيح امتلاك قدرة اكبر على احتواء ومواجهة الدول المعادية للتوجهات الامريكية في المنطقة انطلاقآ من الموقع الاستراتيجي للعراق .

٤. الحفاظ على امن اسرائيل وحماية مصالحها .

٥. ومن هنا فأن الاستراتيجيـــة العسكـــرية في العراق تقوم على اساس بناء وتشكيل المؤسسة العسكرية – الامنيـــة وفق الطروحـــات والتصورات الامريكية[٣١].

المبحث الثاني: ابعاد العلاقات العراقية-الامريكية بعد عام ٢٠١١

بعد الانسحاب الامريكي من العراق عام ٢٠١١، شهدت العلاقات العراقية-الامريكية مرحلة جديدة وتطورآ في مسار العلاقات ما بين البلدين. في هذا المبحث سوف يتم استعراض وتحليل اهم الابعاد والمتغيرات السياسية والامنية والاقتصادية في طبيعة العلاقات العراقية-الامريكية خلال تلك الفترة.

المطلب الاول: البعد السياسي والامني

بعد فترة الانسحاب الامريكي من العراق عام ٢٠١١، لم تضع الولايات المتحدة المرتكزات الصحيحة لبناء نظام ديمقراطي عراقي مستقر، لذا كان مجمل اساس العملية السياسية في العراق ما بعد الاحتلال هشآ ومبنيآ على رمال متحركة تهب عليها العواصف من الشرق والغرب ومن كل اتجاه ، ولم تكن امريكا عاجزة عن ترصين الاساس الذي تمّ بناء هذه العملية السياسية عليه ولكنها كانت تقصد ما تقصد في هذه المسألة ايضا، فبقيت هذه العملية السياسية تتأرجح الى يومنا هذا بعد مرور عدة سنوات على سقوط بغداد، لتترك تداعيات عديدة على طبيعة استقرار الاوضاع الامنية والسياسية في العراق[٣٢]. وفي هذا الاتجاه كتب الخبير الامني (دي جيان)"ان تاريخ ٢٠١١،لأنسحاب القوات الامريكية هو تاريخا سياسيا اعتباطيا ،اختاره السياسيون الذين لايعون عدد الكتائب المقاتلة ولا يفهمون ضرورة بناء عناصر الدعم حتى الان". و لاحظ هذا الخبير في وقت مبكر من ٢٠١١ ان الجيش العراقي سينهار في حرب تقليدية عالية الكثافة[٣٣].

ان العلاقة التعاونية بين العراق و الولايات المتحدة على الصعيد الأمني المرتبطة بأتفاقية الأطار الأستراتيجي التي تم عقدها سابقا ، تجسدت عملياً في الوعد الخاص بتنفيذ عقود التسليح ، بما في ذلك التسليح الجوي ، وعلى الأخص صفقة مقاتلات اف ١٦ ،وبيع مروحيات هجومية من طراز (أباتشي) ، ومنظومة مراقبة جوية حديثة ، ولكن كان تسليح الجيش العراقي دون المستوى المطلوب ، لأنجاز الهدف الذي تم تحديده الذي يتصل بالأمن الدولي ،وفي الطليعة منه أمن الشرق الأوسط. الولايات المتحدة لا تريد اعادة دفع مئات الآلاف من ابنائها الى العراق والعبرة هنا هي ، كيفية تحقيق الأهداف بأقل ثمن ممكن[٣٤].

لقد ارتبطت العلاقات العراقية- الأمريكية بعد الانسحاب الأمريكي من العراق في مجال مكافحة الإرهاب وتحدياته باتفاقية الاطار الاستراتيجي، إذ بموجب هذه الاتفاقية تعهدت الولايات المتحدة أن تقدم للعراق المساعدة في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى البيئية، ألا إن عدم استثمار هذه الاتفاقية من جانب العراق فضلاً عن تردد الجانب الأمريكي من إحياء هذه الاتفاقية جعل العلاقات بين البلدين في ظل تحديات الإرهاب غير فاعلة وجدية، فمع أول اختبار للعلاقات العراقية- الامريكية في مجال مكافحة الإرهاب بعد ١٠ حزيران ٢٠١٤ ظهر بشكل واضح عدم الالتزام الأمريكي في بداية الامر مع العراق في مجال مكافحة الإرهاب[٣٥]. وقد اوضح وزير الخارجية الامريكي السابق (كولن باول) في تصريح للوفود المشاركة في منتدى الاسواق المالية في ابو ظبي " ان مشكلة بغداد الاساسية ليست محاربة داعش ولكن بعدم وجود القيادة الحقيقية لتوحيد البلاد واضاف ان فشل الحكومة العراقية السابقة بقيادة رئيس الوزراء نوري المالكي سمحت لداعش بتحقيق تقدمها داخل العراق" [٣٦].

فبعد إن تمكن تنظيم داعش في 2014 من السيطرة على الموصل ثاني أكبر المدن العراقية ومواصلة توسعها باتجاه محافظتي كركوك وصلاح الدين والسيطرة على بعض المدن فيها، وصولا إلى أطراف مدينة أربيل على الرغم من القتال العنيف والمتواصل ضدها من قبل الجيش العراقي، إلا إن المثير في كل ذلك هو سكون وتردد الفعل الأمريكي إزاء ما يحدث في العراق، وكذلك تقديم الدعم والتسليح لهذه الجماعات في كثير من الاحيان رغم حاجة الجيش العراقي للدعم والمساندة العسكرية الأمريكية، إذ اقتصر الدعم الأمريكي على تقديم مستشارين يقدمون النصح للقوات العراقية، ثم تطور الدعم بعد تردد طويل إلى ضربات جوية عقب ازدياد خطر داعش في شمالي العراق وتهديدها إقليم كردستان، إلا انه في بلد مثل العراق يتمتع بأهمية جيواستراتيجية واقتصادية متزايدة، وبحكم المصالح الأمريكية المتعلقة به، فانه إذا ما تعرض لخطر يهدد وحدة البلاد والعملية السياسية الديمقراطية برمتها، فمن المفترض أن تهب الولايات المتحدة للدفاع عنه ومساعدته عسكريا ليس من أجله فحسب، وإنما لحماية وضمان المصالح الحيوية للولايات المتحدة[٣٧].

لذلك مثل احتلال داعش للاراضي العراقية صدمة كبيرة، وقد منح التنظيم نصرا اعلاميا، خصوصا بعد تهديده للوصول الى بغداد واربيل، وبهذا نظرت الادارة الامريكية لداعش بوصفه تهديداً جدياً ، ليعلن الرئيس الامريكي السابق اوباما انه امر بتوجيه ضربات جوية محدودة لمقاتلي التنظيم واضاف اوباما "انني كقائد للقوات المسلحة لن اسمح بجر الولايات المتحدة الى حرب اخرى في العراق "، وحدد مبدأ الاستجابة بحجم مستوى التهديد وفي شهادته امام الكونغرس في تشرين الثاني ٢٠١٤ مدير مركز مكافحة الارهاب (نيكولاس راسموسين) ان "تهديد داعش خارج حدود الشرق الاوسط هو تهديد حقيقي الا انه مازال محدود في تعقيده ولكن ان تم ترك هذا التهديد في شكله الحالي فانه سينضج مع الوقت وسيطور داعش امكانياته لنقل التهديد الى الاراضي الامريكية" [٣٨].

ان الادارة الامريكية في مواجهتها لداعش اعتمدت سياسة تلتقي الى حد كبير، مع مبدأ الاحتواء القاضي بالعمل على منع التنظيم من تحقيق مزيد من النجاحات العسكرية ومن ثم محاصرته والعمل على دحره تدريجيا، لانه ينسجم مع مبدأ اوباما القائم على التدخل المحدود ،لانه وجد بحرب العراق حرب اختيار لا ضرورة نموذجآ لسياسة خارجية غير واقعية، مضرة بالمصالح الامريكية ،ولكن هناك اوضاع انية و تأثير يمارسه وسائل الاعلام خصوصآ عندما يجري تغطية احداث تلفت انتباه الرأي العام للضغط على الادارة الامريكية كان من بينها اعدام داعش الصحفي الامريكي (جيمس فولي) في اب /٢٠١٤ كان له الاثر للأعلان عن رد فعل محدود[٣٩].

وقدمت الولايات المتحدة دعمها للعراق لمحاربة داعش من خلال تخصيص 13.5 مليون دولار لقوات العشائر في الأنبار التي جرى تشكيلها في إطار قوات الحشد الشعبي، كا جرى نشر فريق من ٥٠ عضوا متخصصين بتجريب القوات المسلحة لمساعدة مقاتلي العشائر السنة. كما عملت الحكومة الأمريكية على إعادة تشكيل الفرقتنين السابعة عشرة والثامنة عشرة من الجيش العراقي في كردستان، وتضم الفرقتان جنود وشرطة من السنة العرب الذين انسحبوا إلى كردستان، وكانت الحكومة الأمريكية تأمل استثمارهم نواة لقوة هجومية لاستعادة الموصل. ولتعويض الخسائر المادية التي لحقت بالقوات العراقية، وافقت الحكومة الأمريكية على التعجيل بإرسال أسلحة ذكية من منظومات القتل الدقيق المتقدمة APKWAS واكثر من ٥٠٠٠ صاروخ هيلفاير. كما وافقت على طلب عراقي بتصدير ٢٤ مروحية أباتشي العراق من طراز E٦٤٤-AH بقيمة 4.8 ملايين دولار[٤٠].

وبدعم ومشاركة من قبل الولايات المتحدة وفرنسا عقد مؤتمر باريس في ٦/٢/ ٢٠١٥ ، لمناقشة اوضاع المنطقة بسبب داعش، وقد ركز المؤتمر على تأكيدات رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي في جهوده لتعزيز سيادة القانون وانتهاج سياسة تجمع تضم الجميع ، لكن الملفت للنظر لم ترد في البيان الختامي للمؤتمر، عبارة دعم الحكومة العراقية ،وتبدو خيبة الامل واضحة على العبادي من خلال تصريحاته التي قال فيها" ان الوعود اكثر من الافعال من قبل المجتمع الدولي لمساعدة العراق في تصديه لتنظيم داعش"[٤١].

في كانون الثاني ٢٠١٧، تسلم المرشح الجمهوري (دونالد ترامب) الرئاسة الامريكية واوضح موقفه بما يتعلق بالشأن العراقي،وصف الغزو الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ بانه اسوأ قرار اتخذ في تاريخ امريكا على الاطلاق وجاء ذلك عبر ادانته هذا القرار،وفي تصريح له اشاد بصدام حسين قائلا"انه كان يعمل بصورة جيدة وكان يقتل الارهابيين"[٤٢]. اما موقفه من الحرب مع داعش ،يبدو ترامب في البداية مترددا بشان التدخل في الصراع بحجة لن تكون لديه مشكلة في ترك روسيا تحارب التنظيم ،وقال "ان الولايات المتحدة تستطيع ببساطة الاهتمام بالبقايا بعد ان تهزم روسيا التنظيم". لكن ترامب لا يعارض استخدام عدد محدود من القوات الامريكية، ويؤيد قصف حقول النفط العراقية لقطع ايرادات التنظيم في المناطق التي يسيطر عليها، وفي نفس

الوقت، يريد ان يزود العراق الولايات المتحدة ب 1.5 تريليون دولار من عائدات النفط لسداد نفقات الولايات المتحدة[٤٣].

وضمن ستراتيجية تمتين العلاقة بين العراق والولايات المتحدة وتفعيل اتفاقية الاطار الاستراتيجي بين الطرفين، فضلاً عن تطمين الجانب الامريكي بمستقبل العلاقة بينهما ومع دول الخليج، لاسيما مع العربية السعودية، زار الرئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي واشنطن في اذار ٢٠١٧ بناء على دعوى من الرئيس دونالد ترامب. وكان من المفترض ان تتم مناقشة بعض الملفات خصوصا تلك التي تتعلق، بعلاقات بغداد مع طهران وايضا مستقبل التواجد الامريكي في العراق. لكن الحقيقة لم تكن الادارة الاميركية ساذجة فهي على علم بأن ايران دولة فاعلة اقليمياً وعالمياً ومدركة لحجم الضغوط التي تواجهها الحكومة العراقية في علاقاتها مع ايران [٤٤].

وعلى الرغم أن إيران تحظى بنفوذ سياسي ملحوظ في العراق، لكن الحكومة العراقية لاتتأثر دائما بالرغبة الأيرانية ، بل يسعى إلى موازنة علاقته بإيران مع علاقته بالولايات المتحدة، إلا أن استمرار علاقات العراق بإيران يعقد علاقاته مع الولايات المتحدة، حيث مازالت الولايات المتحدة يساورها الشك تجاه الأهداف والأنشطة الإيرانية في المنطقة. وجدير بالاهتمام، أن الرغبة العراقية في السماح لإيران بتقديم مساعدة عن طريق المجال الجوي العراقي للنظام السوري في بداية عام ٢٠١٢، وضعت العراق في خلاف مع بعض دول الجوار وخصوصاً السعودية [45]. وفي هذا السياق أكدت مؤسسة "راند" الأمريكية للدراسات والأبحاث في تقريرها الصادر عام ٢٠١٦، أن السياسات الإيرانية تمكَّنت من إفشال خطط أمريكا في المنطقة لا سيما في العراق. وبينت المؤسسة، أن إيران تمكنت عبر خططها الإقتصادية والسياسية والعقائدية والدبلوماسية من افشال المُخطط الأمريكي في العراق، وهو ما ظهر من خلال المساعدات التي قدمتها إيران الى العراق في المجال العسكري لتمكينه من الإعتماد على نفسه فيما يخص بناء القوة التي تجعله قادراً على مواجهة التهديدات الإرهابية. حيث قدمت ايران مختلف أنواع الدعم للعراق منذ العام ٢٠٠٣ وحتى الآن، وشمل هذا الدعم إستثمار مئات ملايين الدولارات لتطوير البنى التحتية في العراق، بالإضافة إلى المساعدات الإنسانية التي تقدمها طهران بشكل مباشر وغير مباشر إلى العراق [46].

اما فيما يتعلق بالأزمة الكردية بين بغداد واربيل بسبب استفتاء اقليم كردستان في ٢٥ ايلول ٢٠١٧، لم يصدر موقف موحد من واشنطن واتصف موقفها بالضبابية و التباين، حيث اكدت السفارة الامريكية في بغداد دعمها الصريح للحكومة المجاورة لها في المنطقة الخضراء وشددت على سيادة بغداد على كركوك في بيان جاء فيه"ندعم اعادة التأكيد السلمي على السلطة الفيدرالية بما يتفق مع الدستور العراقي في كافة المناطق المتنازع عليها" .اما الموقف الاكثر ضبابية هو الصادر عن رئيس البلاد ترامب الذي اكتفى بالقول" اننا لا نحب نشوب الصراع بينهما ،نحن لا ننحاز الى طرف معين".وقد سعت تصريحات البيت الابيض لاضفاء

بعض التوضيحات حول موقف ترامب كما جاء على لسان المتحدثة باسمه (سارا ساندرز) حيث ذكرت ان البيت الابيض يحث الحكومتين للتركيز على قتال داعش وتجنب التصعيد و برزت بعض اصوات من داخل البيت الابيض تذكر بالدور"الايراني" ومنها السيناتور الامريكي المثير للجدل (جون ماكين) [47].

وبعد اعلان بيان النصر العراقي على داعش في ٩ /١٢ /٢٠١٧ في بيان لها الخارجية الامريكية ترحب بقيادة رئيس الوزراء حيدر العبادي ووتهنئ الشعب العراقي والقوات الامنية التي ضحى العديد من منتسبيها بحياتهم ببسالة خلال القتال ضد داعش. وبينت الادارة الامريكية ان الاعلان العراقي جسد نهاية بقايا الخلافة المزعومة التي اعلنها داعش في العراق، وتحرير سكان تلك المناطق من السيطرة الوحشية لداعش، وان الولايات المتحدة تضم صوتها الى صوت حكومة العراق، في التأكيد على ان تحرير العراق لا يعني نهاية القتال ضد داعش في العراق[٤٨].

وقد أشرفت الولايات المتحدة بالتنسيق م "المعهد الأوروبي للسلام"على تنظيم مؤتمر في جنيف للبحث في ترتيبات ما بعد تنظيم داعش في العراق، بمشاركة رئيس المخابرات الأمريكية السابق الجنرال ديفيد بترايوس ، أكثر الجنرالات الأمريكيين إحاطة بالشأن العراقي، وبمشاركة رئيس الوزراء الفرنسي السابق دومنيك دوفيلبان، وشخصيات دولية أخرى. الهدف المعلن للمؤتمر الذي عقد في شباط ٢٠١٧ في العاصمة السويسرية هو دراسة تطورات الأوضاع السياسة في العراق ما بعد تنظيم داعش [٤٩]. ويبدو ان الادارة الامريكية ترمي الى تحقيق عدة اهداف في العراق :

١. القضاء على داعش نهائيا واستكمال ملاحقته عسكرياً بالتعاون مع القوات العراقية وإبراز دور التحالف الدوليمن خلال الابقاء على عدد محدد من القوات الأمريكية القتالية والخاصة في العراق، بحجة حماية الأراضي التي تم طرد داعش منها.

٢. تقليص النفوذ الإيراني بتطويقه ومنعه من التمدّد في العراق والسعي لإبعاد الحكومة العراقية من أن تكون تابعاً له أو تدور في فلكه، وذلك انسجاماً مع أهداف السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ككل.

٣. تشجيع إقليم كردستان على البقاء ضمن "العراق الديمقراطي الفيدرالي"، وتعزيز أواصر الصداقة معه، خصوصاً بعد أن كانت واشنطن قد تحفظت إزاء خطوة الاستفتاء.

٤. إبقاء نقاط المراقبة الميدانية والجوية واستمرار الاستطلاعات الأمنية والاستخبارية، لإفشال المشروع الإيراني ومنعه من إيجاد ممرات بديلة وطرق برية أخرى لإدامة الاتصال بين طهران ودمشق عبر بغداد وصولاً إلى البحر المتوسط مروراً بالأراضي اللبنانية، ضمن محور "الهلال الشيعي"[٥٠].

وبناء على ذلك يمكن القول، إن العلاقات العراقية الأمريكية في ظل تحديات الإرهاب محددة بشروط لعل أهمها التوافق مع المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. وقد تبين إن عدم تماشي العراق مع المصالح الأمريكية فيما يخص رفضه الابقاء على جزء من القوات الأمريكية، وكذلك تباينه في بعض الاحيان مع سياسة الولايات المتحدة حيال سوريا وإيران، أدى بالولايات المتحدة إلى عدم إحياء الشراكة بينهما بموجب اتفاقية الإطار الاستراتيجي، والإبطاء في تسليح الجيش العراقي، وكذلك والاهم التردد في مساندته عسكريا بعد الأزمة الأمنية في الموصل،وهذا كله تحذير أمريكي يفيد بتذكير الحكومة العراقية بانها لا يمكن أن تبتعد كثيراً عن الولايات المتحدة، ولاسيما في ظل تحديات الإرهاب التي يواجهها العراق [٥١].

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي

تعد المصالح الاقتصادية، عامل مؤثر في العلاقات العراقية- الامريكية، انطلاقآ من جوانب عدة تتمثل بامتلاك العراق لربع احتياطي العالم النفطي نحو ١١٥ مليار برميل، ومعدلات إنتاج تتزايد بشكل مستمر وهناك حاجة متبادلة: أمريكية، تعمل للاستحواذ على منابع النفط الأساسية في العراق، وحاجة عراقية لتطوير القطاع النفطي وإعادة تأهيله لرفع مستويات التصدير الحالية، زد على ذلك نمو التبادل التجاري بين الدولتين في مرحلة ما بعد انسحاب القوات الأمريكية وتزايد معدلات تسجيل الشركات الأمريكية في العراق، والدعم الأمريكي في ملف الديون العراقية الخارجية، والمساهمة الأمريكية لبناء الاقتصاد العراقي من خلال تسهيل مشاركة العراق في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي [٥٢].

يهدف المشروع الاقتصادي الامريكي في العراق بعد زول نظام حكم صدام اساسا، الى خدمة مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية كقوة اقتصادية كبرى، لعدة اسباب: اولا، تعتبر الادارة الامريكية العراق مصدر كامن وبديل لتوفير الطاقة (النفط والغاز)، ليس فقط بسبب اهمية وضخامة المخزون النفطي العراقي والافاق الواعدة لزيادة الانتاج، بل لان ذلك له علاقة وثيقة بتقييم الادارة الامريكية للتطورات السياسية والاقتصادية الدولية المحتملة، والتطورات في منطقة الشرق الاوسط وبالتحديد في منطقة الخليج العربي. ثانيا، في ظل احتدام المنافسة التجارية والصراع على الاسواق بين اطراف تزداد في العدد والقوة، تنظر الادارة الامريكية الى العراق كسوق محتملة لتصريف وبيع منتجاتها من السلع والخدمات وبضمنها الاسلحة والمعدات الحربية. ثالثا، ان انفتاح وتحرر الاقتصاد العراقي سيخلق فرص واعدة قد تندفع رؤوس الاموال الامريكية لاقتناصها بحثآ عن تنويع مصادر الارباح وتقليل المخاطر [٥٣]. لذلك عمدت الولايات المتحدة خلال الفترة الماضية على تحقيق تلك الاهداف:

١- تطوير الانتاج النفطي العراقي وزيادة العوائد المتأتية من تصديره.

٢- تحرير الاقتصاد العراقي من خلال الانتقال الى نظام السوق وتطوير القطاع الخاص وصيانة الملكية الخاصة.

٣- تقليص دور الدولة وتحجيم مركزيتها واضعاف تدخلها في الشؤون الاقتصادية.

٤- تحقيق الانفتاح الاقتصادي الشامل للاقتصاد العراقي على العالم الخارجي من خلال تحرير التجارة الخارجية وحركة رؤوس الاموال وانفتاح السوق المالية وتحرير اسعار الفائدة المحلية وربط سعر صرف الدينار العراقي بالدولار الامريكي وادماج العراق في الاقتصاد العالمي[٥٤] .

وقد اشارت اتفاقية الأطار الاسترتيجي بين العراق والولايات المتحدة عام ٢٠٠٨، في قسمها الخامس الى التعاون في مجالي الاقتصاد والطاقة ،ان بناء اقتصاد مزدهر ومتنوع في العراق ومندمج في الاقتصاد العالمي قادر على تقديم الخدمات، يتطلب رأسمال غير مسبوق في اعادة البناء ولتحقيق هذه الغاية اتفق الطرفان على التعاون من اجل مايلي[٥٥]:

١. دعم جهود العراق من اجل استثمار موارده.
٢. تعزيز الجهود الدولية لتنمية الاقتصاد العراقي.
٣. التشجيع على خلق بيئة ايجابية للأستثمار بغية تحديث القطاع الصناعي الخاص في العراق.

كما سعت الادارة الامريكيـــــة الى زيـــــادة نمو التبادل مع العراق ،بشكل يؤدي الى تقوية العلاقات الاقتصادية بين البلدين . وقد وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو ٧٥ مليار دولار خلال السنوات ٢٠٠٧-٢٠١١ بمعدل ١٥ مليار دولار سنويا [٥٦]. في حين ارتفع معدل التبادل التجاري بين البلدين بنحو ٢٣% لعام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠١٢ [٥٧]. فضلا ان عدد الشركات التي تم تسجيلها للاستثمار في العراق قد وصل عددها الى اكثر من ١٠ الاف شركة امريكية [٥٨].

ومن الاهداف الاقتصادية الامـــريكية في العراق ايضا، دمج الاقتصاد العراقي باقتصاديات الدول الصناعـــية الكبرى ،وخصوصا الامريكية من خلال انفتاح الاقتصاد العراقي على العالـــم وتشجيع القطاع الخاص والاستثمارات الاجنبية والانتقال الى اقتصاد الســوق .خاصة وان عملية الخصخصـــة اصبحت عملية ضرورية من اجل تحسين المناخ الاستثماري ورفع معدلات النمـــو الاقتصادي وتحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية [٥٩]. كما سعت الادارة الامريكيـــة الى ادخال العراق ضمن اطار منظمـــــة التجـــارة العالمـــية ومشاركـــــة العراق في صندوق النقد الدولي.

وفي هذا الجانب، تقوم وزارة المالية الأميركية بتسهيل مشاركة العراق في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. كما تزود وزارة المالية بمساعدة فنية لتحسين الإدارة المالية العامة في العراق، وعمليات البنك المركزي العراقي، والقطاع المالي في العراق .وتركز مؤسسات القروض التي تدعمها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية(USAID)اهتمامها على رواد الأعمال الشباب وتوليد فرص عمل طويلة الأمد. وتدعم الوكالة الأميركية

للتنمية الدولية التوسع والتنوع في الاقتصاد غير النفطي من خلال دعم القروض الصغيرة والمتوسطة إلى شركات الاعمال [٦٠]. فقد ساهمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمبلغ إضافي قدره ٧٥ مليون دولار أمريكي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لاعادة الاستقرار إلى المناطق المحررة من داعش في العراق والشام لحمايتها من عودة العنف والتطرف، وتسهيل عودة النازحين. وبذلك يصل مساهمة الولايات المتحدة منذ عام ٢٠١٥ الى 198.65 مليون دولار [٦١].

العلاقات العراقية – الامريكية في جانبها الاقتصادي، دخلت مرحلة جديدة عند وصول الرئيس دونالد ترامب الى السلطة الذي يعد شخصية اقتصادية براغماتية ،اكد انه كان على بلاده ان تاخذ نفط العراق منذ عام ٢٠٠٣ مشيرا انها"لو فعلت ذلك وقتها لما ظهر داعش "،متابعا ربما ستكون هناك فرصة اخرى [٦٢]. فالعراق من وجهة النظر الامريكية، هو بلد الثروة الحقيقية حسب ما لفت الأنظار إلى ذلك الرئيس ترامب، والذي انتقد بشدة الانسحاب الأمريكي من العراق عام ٢٠١١ دون جني ثمار الأثمان الهائلة التي دفعت هناك، محذراً من خطورة تنامي النفوذ الإيراني في العراق على المصالح الأمريكية، معتبراً أن إيران تستحوذ بسرعة على المزيد والمزيد من العراق، حتى بعد أن أهدرت الولايات المتحدة خلال الحقبة الماضية في العراق اموال ضخمة تقدر حوالي ٣ تريليونات دولار [٦٣]

تدرك أدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أن الشراكة الأمريكية -العراقية مهمة كون العراق شريكآ يدعم الأهداف الأمريكية و يتحمل التكاليف بنفسه ، ولكن العراق بحاجة الى دعم أكبر، فألمساعدات الأقتصادية الأمريكية للعراق جاءت بحملة جمع المساعدات ، بقيمة تبلغ ١٦ مليار دولار للمساهمة في تمويل حرب العراق على تنظيم داعش ، الأ أن المبلغ المباشر الذي انفقته واشنطن هو ٧و٢ مليار دولار وهو قرض للتمويل العسكري لشراء المعدات العسكرية الأمريكية [٦٤]. ووفقا للوكالة الأمريكية للتنمية الدوليةUSAID ، فقد قدمت الوكالة دعما إنسانيآ للعراق خلال عام ٢٠١٧ بقيمة ٦٠١.٣٩ مليون دولار من إجمالي نحو ١.٧ مليار دولار، قدمتها الحكومة الأمريكية للعراق منذ سيطرة داعش في عام ٢٠١٤ [٦٥].

أن الأهداف الاقتصادية تشكل محورآ رئيسياً لمصالح الولايات المتحدة في العراق خصوصآ بعد تغلغل داعش داخل الاراضي االعراقية، واهم تلك الاهداف:

١. رغبة الادارة الامريكية في بسط الهيمنة على مناطق النفط الرئيسية في العراق والخليج، بما يحقق لها السيطرة الكاملة على سوق النفط العالمي والاقتصاد العالمي، هذا بالإضافة الى الاستفادة من السوق والتجارة للمنتجات الأمريكية داخل دول المنطقة، بما يحققه من انتعاش للاقتصاد الأمريكي.
٢. تحقيق الهدف الإستراتيجي التي تسعى اليها الولايات المتحدة وهو السيطرة على الاقتصاد العالمي، من خلال السيطرة على دولة غنية ذات نظام سياسي هش كالعراق.
٣. تمكين دول التحالف الغربي التي تشترك مع الولايات المتحدة في تنفيذ ضربات جوية ضد مواقع داعش في العراق من التحكم في جميع مفاصل الدول وقطاعاتها الاقتصادية كالزراعة والصناعة والتجارة والنقل

والمواصلات، فضلا على تحكمها بالمياه، لتحدد من خلاله السيطرة على الأمن الغذائي والمائي للعراق والدول المجاورة له.

٤. ان تقسيم العراق سيضعف من تأثير الحكومة العراقية في اتخاذ القرار السياسي العراقي اتجاه اقتصادها، مما يفتح المجال إمام تدخل دول التحالف وعلى رأسها الولايات المتحدة في التأثير بالاسواق العالمية مما يزيد من فرصة الهيمنة الاقتصادية الأمريكية المباشرة [٦٦].

ومن اجل دعم العراق اقتصاديا، شاركت الولايات المتحدة في مؤتمر الكويت لعام ٢٠١٨، لإعادة إعمار العراق بالتنسيق مع الحكومة العراقية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والبنك الدولي. وقد تعاونت وزارة الخارجية الأمريكية وغرفة التجارة الأمريكية في تنظيم وفد كبير من الشركات الأمريكية للمشاركة في هذا المؤتمر. وعملت هذه الشركات وغيرها على تقييم أهلية نحو ٢٠٠ مشروع طَرَحتها الحكومة العراقية حول استثمارات ذات أولوية عالية، من بينها عدة مشاريع في إقليم كردستان. وقد شارك وزير الخارجية الأمريكي السابق ريكس تيلرسون في المؤتمر أيضاً، حيث أعلن أن واشنطن ستدعم أي استثمارات أمريكية جديدة عبر "بنك الاستيراد والتصدير" و"مؤسسة الاستثمار الخاص ما وراء البحار". وستبقى اتفاقية إطار العمل الاستراتيجي لعام ٢٠٠٨ أساساً لتعميق العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والعراق والتشديد على إصلاحات مكافحة الفساد في العراق [٦٧].

اما فيما ما يتعلق بدور الولايات المتحدة ،في اعمار المدن التي سيطر عليها تنظيم داعش ،ابعد الرئيس الامريكي بلاده عن أي حسابات مالية او مسؤولية لأعادة اعمار تلك المدن وخصوصآ مدينة الموصل ،تاركا العراق يبحث عن دول مانحة اخرى لتغطية الفاتورة الهائلة للأعمار، شبكة ان بي سي الأمريكية ،اوردت تقريرآ عن التكاليف الهائلة لأعمار العراق و تهرب ترامب وادارته من مسؤوليتها مؤكدة بان ٣٠٠٠ طن من الركام المفخخ ،والمليئ بالجثث ،والدمارالذي امست عليه مدينة الموصل يحتاج الى مايزيد عن ١٠٠ مليار دولار لأعادة اعمارها مبلغ ،ترفض ادارة ترامب المشاركة في دفعه ويشار الى ان الشبكة اكدت ان خطوة العراق القادمة ستكون محاولة استحصال الدعم المالي لأعادة الأعمار من ايران ودول الخليج، واهمها السعودية، وهذا يعني ترك الولايات المتحدة خارج اطار التحالفات القادمة للعراق بعد انتصاره على داعش بسبب عدم وجود تعاون مشترك [٦٨].

لكن العراق بالنسبة للأمريكيين بلد غني له أقتصاد قوي يمكن للشركات الأمريكية أن تتنافس على فرص فيه ،أذ اعلنت الشركة الهندسية الأمريكية العملاقة جنرال الكيتريك على توقيع صفقة بقيمة 1.4 مليار دولار لتطوير قطاع الكهرباء في العراق وهي صفقة عدت ضخمة بالنسبة للولايات المتحدة ، وثمة شراكة متينة في المجال الأمني خصوصآ بعد العام ٢٠١٤ تكللت بنجاح القوات العراقية في قتالها ضد الأرهاب مع الدعم الجوي للتحالف الدولي الأمريكي وهناك دعوة من قبل الرئيس ترامب من أجل الحفاظ على هذا التعاون خصوصآ فيما يتعلق بدعم جهاز مكافحة الأرهاب ،الذي انشأته الحكومة العراقية بتدريب عال من التحالف الأمريكي ،و على الولايات

المتحدة الأستمرار بالبرامج العراقية لتدريب الجيش وتجهيزه وتعزيز الأقتصاد العراقي للحفاظ على التحالف بين البلدين [٦٩].

المبحث الثالث :مستقبل اتجاهات العلاقات العراقية –الامريكية

من المعروف ان طبيعة العلاقة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بأهمية بالغة ،في الأوساط السياسية ودوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، لما لها من انعكاسات على مصالح الأخيرة في المنطقة ،وفي مقدمتها امدادات الطاقة. وعلى الصعيد نفسه تنظر القوى السياسية العراقية الى هذه العلاقة من زوايا مختلفة ولكن جميعها تقع في خانة الأهمية الأستراتيجية للعراق ،اذ يحرص طرفا العلاقة الى تحقيق اكبر قدر ممكن من المكاسب الأستراتيجية في البحث بطبيعة العلاقة النوعية المستقبلية ما بين طرفي المعادلة، فالولايات المتحدة تهدف الى تشكيل حالة من التحالف السياسي والأقتصادي مع الحكومة العراقية يتمتع بالأستمرارية والشرعية على المستويات المختلفة[٧٠].

وبذلك يمكن القول ان العلاقات العراقية – الامريكية تتجه نحو المستقبل من خلال ثلاثة اتجاهات:

المطلب الاول: اتجاه تطور العلاقات العراقية الامريكية.

المطلب الثاني: اتجاه بقاء العلاقات العراقية-الامريكية على وضعها الراهن.

المطلب الثالث: اتجاه تراجع العلاقات العراقية- الامريكية.

المطلب الاول: اتجاه تطور العلاقات العراقية الامريكية

ان احتمالية تطور العلاقات العراقية-الأمريكية يرجع الى كون العراق حليف ستراتيجي للولايات المتحدة و بحكم المصالح الأقتصادية التي تسعى الولايات المتحدة الى تحقيقها في الشرق الأوسط، فضلا على ان العلاقة بين الطرفين تستند الى عدة اتفاقيات تم عقدها سابقا لتنظيم مستقبل العلاقة بينهما [٧١]. فالعراق يعد مصدر أمدادات الطاقة الذي تسعى الولايات المتحدة الى تأمينه كمصلحة حيوية لها. أهمية النفط العراقي بالنسبة للولايات المتحدة تكمن في انخفاض كلفة انتاجه وسهولة استخراجه بما يحقق للشركات الأجنبية ارباح طائلة ، وكذلك تواجد القوات العسكرية في قواعدها العسكرية في الخليج ،يسهم في تحفيز الشركات الأمريكية على الاستثمار من جهة ، وتو فير الحماية لتلك الشركات من جهة اخرى ، وتمكين تلك الشركات من الهيمنة الأستثمارية على ربع الأحتياطي العالمي النفطي الذي يمتلكه العراق [٧٢].

ان الولايات المتحدة الأمريكية ستتوفر لها الفرصة السانحة لتطوير علاقاتها مع العراق ، اذ ان نواحي التعاون والتقارب ستجد طريقها أنطلاقا من حقيقة مفادها : أن الولايات المتحدة يعنيها كون النظام السياسي بالعراق يتيح مجالآ واسعا لتطوير التبادلات الأقتصادية ،بأدنى الشروط والأعتبارات الممكنة،ومما يساعد على تطوير العلاقة ما بين الطرفين ،أن امكانات العراق الذاتية لا تتيح له مستقبلآ ممارسة أدوار فاعلة في أعادة صياغة

الخارطة السياسية لمحيطه الأقليمي فهناك مسألة التعويضات و مشاريع الأعمار التي تستنزف معظم تلك الأمكانات، كما أن العراق محاط بأكثر من قوى أقليمية فاعلة (أيران ،تركيا ،السعودية) و أزاء ذلك سيكون العراق بحاجة الى الدعم الأمريكي لمواجهة تحديات البيئة الداخلية والخارجية ،مما يجعل فرص التطور الأيجابي للعلاقة مابين الطرفين ألاوفر حظآ في المستقبل القريب [٧٣].

من جانب اخر، أكدت الولايات المتحدة الأمريكية برئاسة دونالد ترامب التزامها مع العراق بشراكة شاملة تقوم على الأحترام المتبادل في ضوء اتفاقية الأطار الأستراتيجي التي تم عقدها في نهاية عام ٢٠٠٨ والتي تحدد أطر التعاون في المجالات السياسية والأقتصادية. كما ان الولايات المتحدة ستدعم بقوة شراكة العراق مع صندوق النقد الدولي وستستمر بالتنسيق مع مجموعة الدول الصناعية السبعة بمساعدة العراق لتحقيق الأستقرار الأقتصادي وتنفيذ الأصلاحات التي يحتاجها. ويمكن الأشارة الى الأتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة، اظهرت حرص اطرافها على مواصلة التعاون فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية لتعزيز قدرة العراق على ردع التهديدات الموجهة ضد سيادته وامنه و تشكل المؤسسة العسكرية الأمريكية مصدرآ مهمآ و اساسيآ من مصادر التسلح العراقي [٧٤].

ممكن الاستفادة ايضا مما تتمتع به الولايات المتحدة من مكانة مهمة في النظام العالمي فلا بد من التفاعل الذكي مع المتغيرات الإقليمية والمواقف الأميركية، في ضوء الأزمة التي تعيشها المنطقة، وانهيار العديد من الأنظمة السياسية، والاستقطاب الذي تطور على أساس طائفي أو سياسي سلطوي؛ لأن لتلك المتغيرات والمواقف الأثر الكبير على العلاقات الثنائية بين العراق والولايات المتحدة. إن من مقومات رسم الإطار الاستراتيجي للسياسة الخارجية للعراق هو المعرفة التفصيلية والدقيقة لقدرات البلد وإمكانياته، وتشخيص نقاط القوة والضعف في ثرواته كالطاقة، والتأثير الجيوسياسي والجيواقتصادي له في المنطقة، فضلاً عن كيفية استثمار دور الجاليات العراقية في الخارج [٧٥].

وبحكم علاقات امريكا الجيدة مع الدول العربية والخليجية بالذت هو ما جعلها حاضره وطرفآ مهمآ في معادلة التقارب بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي وخصوصا مع السعودية، فبعد قطيعة دامت اكثر من ربع قرن ،توجت السعودية والعراق تقاربهما قبل مدة ليس ببعيدة بتوقيع مذكرة تأسيس مجلس تنسيق مشترك في ٢٢/تشرين الأول /٢٠١٧ من طرف العاهل السعودي (سلمان بن عبد العزيز) ورئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي برعاية الولايات المتحدة الأمريكية التي تجسدت في الحضور الشخصي لرئيس الدبلوماسية الأمريكية (ريكس تيلرسون).وقد اعتبر البعض الرعاية الأمريكية لهذا التقارب بأنه بالضد من ايران ولكن قد لا تبدو امريكا راغبة كثيرا في القضاء النهائي على ايران لكنها بالتيجة تريد عودة ايران الى ما قبل ٢٠٠٣ من حيث نفوذها في العراق [٧٦].

ان أحتمال توطيد علاقات التعاون بين العراق والولايات المتحدة، يتوقف على قدرة الأدارة الأمريكية الحالية والقوى السياسية العراقية على ألارتقاء بعلاقاتهما الى مستوى التعاون التفاعلي ، والتغاضي عن الكوابح التي تحد من أمكانية تعزيز هذا الأحتمال ، والاتجاه بدلآ من ذلك نحو تعزيز فرص التعاون الممكنة بينهما ، أذ ان الولايات المتحدة ترى ضرورة أستيعاب العراق في نطاق علاقات تعاونية ستراتيجية عن طريق أعادة تأهيل دور العراق الدولي والأقليمي ، وهنا تتجسد الحوافز الأمريكية المتمثلة بربط العراق بشبكة من العلاقة المؤسسة على أسس تم التوافق عليها مسبقآ بمقتضى أتفاقيات دولية، ومنها الأتفاقية الامنية و أتفاقية الاطار الأستراتيجي التي أشرنا لها سابقا [٧٧].

إن تنفيذ بنود اتفاق التعاون الاستراتيجي الثنائي وتطوير مستوى العلاقات مع الولايات المتحدة، يتطلب عملاً عراقياً مؤسساتياً مشتركاً، وتوظيفاً للأدوات التشريعية والسياسية في تعزيز التعاملات الخارجية، فضلاً عن رسم سياسة وطنية كفيلة بتحقيق المصالح العليا للبلاد، مع مراعاة المصالح المشتركة لكلا البلدين، فعلى الرغم من الطابع الإيجابي للعلاقات التي تربط حكومتي البلدين، إلا أن عملية بناء علاقات ترقى إلى مستوى التحالف الاستراتيجي تتطلب تقارباً في الرؤى تجاه المصالح المشتركة والقضايا الإقليمية والدولية، ودراية بالقواعد والإجراءات والمؤسسات التي تحكم عملية صنع القرار السياسي الخارجي للولايات المتحدة الامريكية، مع توسيع دائرة العلاقات الإيجابية مع مختلف القوى المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي الأميركي ومنها الكونغرس، ومراكز البحوث، والشركات الكبرى، فضلاً عن المؤسسات الإعلامية، والجامعات، والجالية العراقية، وغيرها، بما يخدم تحقيق المصالح الوطنية للعراق؛ إذ إن توحيد الجهود السياسية الداخلية يعزز من قدرة الحكومة العراقية على مواصلة مساعيهما في تقوية العلاقات مع مختلف الأطراف المهمة داخل الولايات المتحدة [٧٨].

ويمكن اقامة علاقات عراقية - امريكية ناجحة من خلال العمل على تشكيل فريق عراقي متخصص بالأستراتيجية الأمريكية وشؤون السياسة الخارجية العراقية ،تقع على عاتقه مهمة تقييم وتحليل العلاقات العراقية - الأمريكية وكتابة تقارير شبه يومية حيال تطور الموقف الأمريكي العام من العراق ، وكذلك اقامة فريق اقتصادي قادر على صياغة مشاريع مشتركة بين الطرفين بما يعزز مصالح العراق ،وكذلك ايضآ من خلال العمل على تطوير الية ارتباط عراقي - امريكي مشترك بشكل اوسع قائم على أساس المصالح المشتركة بما يخدم العراق اقليميآ ويجعله يوظف هذه العلاقة ،في تشكيل التوازنات الأقليمية ، وتكون تلك الأرتباطات ذات أبعاد دبلوماسية تشمل عملآ مشتركآ وتنسيقآ على ،مستوى المنظمات الدولية والدبلوماسية الثنائية [٧٩].

المطلب الثاني: اتجاه بقاء العلاقات العراقية-الامريكية على وضعها الراهن.

المتتبع لستراتيجيات الادارات الأمريكية المتعاقبة، الجمهورية منها والديمقراطية، منذ تاريخ طويل يجدها مكملة بعضها للبعض الآخر بهذه الطريقة أو تلك وحظيت بقدر كبير من الاستمرارية رغم التعديلات

التي أدخلت عليها من قبل تلك الادارات أو حتى خلال مدة ولاية الادارة الواحدة. وبقدر تعلق الأمر بالعراق، يمكن القول بأنه أحد الدول التي نظر إليها في إطار السياسات المستمرة التي توالت على نهجها ادارات متعددة بثبات إلى حد ملحوظ ودون تغيير كبير لذا عدت السياسة الأمريكية تجاهه سياسة دولة لا سياسة إدارة. وعلى هذا فإن تغييرها على نحو مغاير لجوهر توجهاتها لا يبدو وارداً، على الأقل في الوقت الراهن. ويعزز ذلك حقيقة:

١. إن توجهات الادارة الامريكية محكومة برؤية استراتيجية لسياسات عليا واستراتيجيات محددة، تجري وفق تخطيط طويل الأجل سياسياً وأمنياً وإقتصادياً لتحقيق المصالح القومية للولايات المتحدة.

٢. إن كل إدارة امريكية جديدة تدرك، أن السياسة الخارجية الأمريكية في إطارها العام هي محصلة لانجازات الادارات المختلفة التي سبقتها، التي يجب التأسيس عليها والعمل على مواصلتها بالطريقة أو الطرق الممكن التي يتيحها ظرف الادارة السياسي والاقتصادي أو الظروف الدولية المحيطة بها والمتفاعلة معها [٨٠].

لذلك تعد استراتيجية الولايات المتحدة حيال العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، جزء متوافق مع استراتيجيتها الشاملة لمنطقة الشرق الأوسط، وما يحيط به من جوانب جيو استراتيجية، وفق معطيات رئيسة هي: ضمان النفط والحفاظ على استمرارية الأنظمة المعتدلة الحاضنة للمصالح الأميركية وضمان أمن إسرائيل [٨١]. ان الولايات المتحدة احتفظت بالتزام طويل الأمد لضمان الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي، وأكدت أن ذلك مصلحة أمريكية ثابتة، لم ولن تتغير بتغير الإدارات الأمريكية، ولكن لكل إدارة مبادراتها الخاصة، أو استجابتها التكتيكية للتطورات الدولية، مع ثبات المصلحة القومية لكافة هذه الإدارات، متمثلة في ضمان "الأمن والاستقرار"، ومكافحة أعمال العنف والإرهاب في المنطقة [٨٢].

إن الاطارات العامة للاستراتيجية الامريكية تجاه العراق، ذات انماط وابعاد متعددة، وبما يمكن الولايات المتحدة الامريكية من التأثير الفاعل في السياسة العراقية. صحيح أن القوات العسكرية الامريكية قد غادرت العراق نهاية عام ٢٠١١ ، إلا أن من غير الصحيح القول، بأن التأثير الامريكي اختفى أو ضعف في العراق، لأن العراق بحاجة للولايات المتحدة على صعيد القبول السياسي والاعتباري للنظام السياسي الحاكم فيه على الصعيدين الاقليمي والدولي، كما انه، بحاجة ماسة للتسليح العسكري منها، هذا غير تأثيراتها الاقليمية والدولية التي تساعد العراق من كسر الطوق المحاط به، وتقديم تجربته السياسية بشكلها المقبول، ذلك فان الاستراتيجية الامريكية في شكلها الادائي، قد نجحت في جعل العراق، احد الفاعلين في الفلك الامريكي، لا لرغبته، بل لحاجته وللضرورات السياسية الحاكمة في منطقة قلقة، وهذا ما كان واضحاً في النصف الثاني من عام ٢٠١٤ ، حينما نجحت داعش في احتلال ثلث العراق وتهديد النظام السياسي، ولم ينقذ الوضع غير التدخل والتأثير الامريكي، ولكن بحسابات استراتيجية امريكية [٨٣].

ومما يؤكد استمرارية السياسة الامريكية حيال العراق، خلال الفترة القادمة، هو ان مراكز صنع القرار في الولايات المتحدة التي ترسم مستقبل العلاقات مع العراق، دائماً ما تعتمد على المعطيات الاقتصادية والعسكرية والسياسية وفق منظور استراتيجي بما يضمن في نفس الوقت سلامة أمن واستقرار الحلفاء التقليدين للولايات المتحدة. وقد تمكنت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نسبياً من تحقيق هدفها المتمثل بدحر تنظيم داعش كلياً وبعدها تضع رؤية مستقبلية في إعادة النظر للتوترات العراقية الداخلية. وعلى المستوى الاستراتيجي تقوم الحكومة الامريكية بمراجعة للسياسة الامريكية تجاه العراق والعمل من أجل المساعدة في أرساء الاستقرار ضمن المدن والمحافظات السنية نظراً لما تعرضت له من دمار السيطرة وهدم البنى التحتية المادية والمجتمعية والمالية والمعنوية من قبل التنظيم الارهابي داعش وكذلك المعارك الطاحنة التي هرمت هذا التنظيم واخرجته من الاراضي العراقية [٨٤].

غير أن الرأي العام العراقي لا يزال ينظر الى الولايات المتحدة ، بأنها كانت سبباً في عدم الأستقرار السياسي ، فالحرب الأمريكية على العراق خلفت دولة غير مستقرة الى حد كبير ،تعاني من تداعيات الارهاب والطائفية. و قد تكون الولايات المتحدة جادة في محاربة الأرهاب ، لكنها حريصة على عدم سحقه مخافة أن يؤدي ذلك الى تقوية جماعات و قوى في العراق تتطلع الى منع حكومة كردستان من قضم محافظة كركوك الغنية بالنفط ، وكذلك تحرص على عدم سحق الأرهاب لكي لا تقوى حكومة كردستان الى درجة تستقوي معها على حكومة بغداد ،او قد تتوفر لديها أسباب القوة والموارد ما يحملها على أعلان الأستقلال عن العراق ، فتستعدي بذلك تركيا و ايران و سوريا [٨٥].

من جانب اخر، الوضع الاقتصادي في العراق خصوصا بعد داعش، قد يكون سبب في بقاء اعتماد العراق على الدعم الامريكي مستقبلاً. حيث تقدر تكلفة عمليات إعادة بناء البنية التحتية بالعراق بحسب ما أعلنه "ريكس تيلرسون" وزير الخارجية الأميركي السابق زهاء ١٠ مليارات دولار، تم الحصول على مليارين منها فقط حتى الآن، الأمر الذي سيجعل العراق عرضة لأن يقترض من صندوق النقد الدولي، وهذا يصب في صالح أميركا التي ستكون الضامن الأول للعراق لدى الصندوق في حال الاقتراض، ولا سيما في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي والعسكري التي يشهدها العراق في الوقت الراهن، وبذلك ستعزز أميركا من فرصها في الاستمرار بالعراق مدة أطول، خصوصاً في ظل تدهور الأحوال الاقتصادية وتفشي ظاهرة الفساد الإداري والسياسي هناك، الأمر الذي سيجعلها غير قادرة على سداد قيمة القرض في موعده الذي سيتم تحديده [٨٦].

وبالتالي مصالح للولايات المتحدة ستكون ثابتة في منطقة الشرق الأوسط ومنها العراق، حيث ستتشكل استمرارية للسياسة الأمريكية، وتتمثل في دعم وحماية أمن إسرائيل، وضمان وصول النفط وبأسعار معقولة، والحرب على الإرهاب، والمرور العسكري، والتحالف مع الدول الصديقة والمعتدلة. ومن ثم، فإن مساحة التغير في سياسة الولايات المتحدة الحالية، ستكون في إطار الآليات التي تحافظ على تلك المصالح، وهو ما يعني إعادة

مراجعة التحالفات السابقة في الادارات السابقة، والبحث عن آليات جديدة تمكنه من تحقيق أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة. ان استراتيجية الرئيس ترامب الحالية غالباً ما ستعمد إلى استمرار نهج أوباما السابق، في الاعتماد على القوى المحلية في العراق مع دعم الطيران العسكري الأميركي ومراكز الاستخبارات، مع التزام كامل تجاه الحكومة العراقية الحالية. إلا أنّ ترامب قد يعمد إلى تطويرها سواء أكانت ستّتجه لمواجهة إيران أو داعش. وقد وعد ترامب قبل تنصيبه بإرسال ٤٣ ألف جندي أميركي للعراق لمحاربة داعش [٨٧]. على العموم ان اتجاه استمرار مستوى العلاقات بين العراق والولايات المتحدة، من حدوث تغيرات يعتد بها، يعتمد على جملة اشتراطات منها:

١. بقاء مستويات التناقض بين الأطراف العراقية على مستواه الحالي.
٢. تراجع الاستقرار الأمني لأي سبب كان، وتراجع الرغبة العراقية لتحديد جداول زمنية لانسحاب القوات الأجنبية بشكل كامل.
٣. توافر رغبات إقليمية في تعمق الحالة الأمريكية في العراق، لأسباب إستراتيجية [٨٨].

المطلب الثالث: اتجاه تراجع العلاقات العراقية- الامريكية

ان أحتمالية التوتر في العلاقات العراقية-الامريكية في الفترة القادمة، يرجع الى احتمال قيام بعض المسؤولين من الطرفين بالأدلاء ببعض التصريحات ضد الطرف الأخر لنقد مواقف وسياسات معينة ، قد تقود الى أنتهاج أساليب عدائية قد تضر بالعلاقة القائمة بين الجانبين، خصوصاً بعد تصريحات الرئيس الأمريكي ترامب المتناقضة والتي تتضمن نوع من أعادة الهيمنة على دول المنطقة وخاصة العراق ففي عدة مرات يذكر في تصريحاته السيطرة الأمريكية على نفط العراق ، وربما يفعل ذلك بحكم كونه شخصية براغماتية أقتصادية ، وفي ظل هذه المؤشرات يبقى الموقف العراقي غير واضح من سياسة ترامب الجديدة. وفي هذا الخصوص يرى البعض ، أنه سوف لن يكون هناك موقف وطني موحد يجمع الساسة العراقيين عليه في مواجهة أجراءات ترامب ، فالكتل السياسية كل منها يحاول الذهاب الى الولايات المتحدة الأمريكية لغرض عرض وجهة نظرها ، وهذا ماحدث في السابق مع بوش وأوباما [٨٩].

ان ترجيح توتر علاقات العراق مع الولايات المتحدة خلال السنوات القادمة، ربما يكون بسبب الخطط العديدة لتقسيم العراق التي تم وضعها في وقت سابق من قبل بعض الساسة في الولايات المتحدة، من اهمها خطة نائب الرئيس الأمريكي السابق (بايدن) عام ٢٠٠٧، لتقسيم العراق إلى مناطق ثلاث تحت مضلة حكومة مركزية واحدة من اجل اضعاف العراق، ولان الادارة الامريكية تدرك جيدا، ان محاولة بناء مؤسسات ومقومات في بلد مثل العراق، ليس سوى جهد ضائع لا يؤدي الى شيء سوى الإبقاء على الولايات المتحدة في

حرب بلا نهاية. ان ما يعرف بالعراق الموحد ذهب إلى غير رجعة بتفكيك مؤسساته الأساسية وان غزو العراق و تدمير بنيته التحتية وسحق كل مؤسسات الدولة إيذاناً بالشروع بتقسيم العراق الذي كانت الادارة الأمريكية تسعى إلى تحقيقه" [٩٠]. ويمكن الاشارة الى اهم القضايا المهمة التي رسمتها الادارة الامريكية العامة لمستقبل العراق بعد داعش:

١. تقسيم العراق على أساس عرقي أو طائفي.
٢. ظهور طبقة من أهل السنة تدّعي المحرومية ثم التمرد.
٣. تحول داعش من جيش نظامي الى عصابات ارهابية متخفية.
٤. الإفلاس المالي للعراق بعد الانتصار على داعش بسبب الديون الخارجية.
٥. بناء قواعد أمريكية جديدة في شمال العراق.
٦. تقويض الدور الإيراني في العراق[٩١].

وكانت مجلة (التايم الأمريكية) نشرت في بداية شهر مايو ٢٠١٥ ، تقرير موسع بعنوان (نهاية العراق) تفاصيل مخطط تقسيم العراق إلى ثلاث دول، الأولى في شمال العراق (كردستان)، والثانية للطائفة السنية بمحاذاة سوريا، والثالثة للشيعة، ومكانها في جنوب العراق وتضم مساحات واسعة منه. وحسب التقرير فان الدولة الشيعية الجديدة، سوف تتجه جنوبا حيث تصل إلى الكويت، لتستقطع مناطق حيوية منها وتصل أيضاً إلى ضم بعض أجزاء من شمال شرق السعودية. وقد اعتبر بعض المراقبين أن الهدف من هذا التوسع الجغرافى الافتراضى فى الخارطة الجديدة هو خداع أنصار الإنفصال الشيعة بأن أخذ بغداد منهم سيُعوض بأراضٍ من السعودية تضم للعراق [٩٢].

من جانب اخر، قد تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في أعادة ترتيب الشأن العراقي نتيجة تدهور هيبتها أمام حلفائها التقليديين في المنطقة ، وحفاظاً على مصالحها الأسترتيجية في المنطقة لأيقاف تقدم المحور الأيراني - الروسي ، يساعدها على ذلك غطاء شرعي بماركة مجلس الأمن الدولي طبقا للفصل السابع للتدخل متمثلا بأمكان تفعيل وتنشيط الأتفاقية الأمنية العراقية- الأمريكية عام ٢٠٠٨ التي تنص في المادة (السابعة والعشرون -١) على امكان تدخل الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا لردع أي تهديدات داخلية او خارجية يتعرض لها العراق ، وهذا يضمن لها القدرة على اعادة أحتواء وتوجيه وضمان خضوع معظم الطبقة السياسية الحالية كون معظمهم يدين للولايات المتحدة بما حصل عليه من امتيازات إبان الاحتلال [٩٣].

كما أنه من الممكن أن يكون النفوذ الأقليمي لدول عديدة في العراق دوراً في تراجع العلاقات العراقية - الأمريكية ،فوفقا للمدرك الأستراتيجي ، أيران لديها مصالح ستراتيجية دائمة في علاقاتها مع العراق ، وكذلك

مساحة واسعة من النخب السياسية العراقية ، فرحيل القوات الأمريكية من العراق أعتبر نصر أيراني على أساس السباق الدائر منذ فترة الحصول على السيطرة الأقليمية ، أضافة ألى أن واشنطن تنظر بعين الريبة الى البرنامج النووي الأيراني ، ولديها أدراك مسبق ، بأن البرنامج النووي سوف لن يكون مقتصراً على الأستخدام السلمي ، مما يترتب على ذلك نتائج غير مرغوبة على المستوى الأقليمي ، ومن هنا تتضح صعوبة المسؤولية الواقعة على عاتق صانع القرار السياسي في العراق ، المتمثلة بضرورة الموازنة في علاقاته بين كل من أيران من جهة والغرب والمجتمع الدولي من جهة أخرى و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية [٩٤].

ومن الممكن أيضا أن يكون للمتغير التركي تأثيره في العلاقات العراقية - الأمريكية ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال معارضة تركيا لغزو العراق عام ٢٠٠٣ والموقف الأمريكي المتراخي حيال الاستفتاء الذي جرى مؤخراً في إقليم كردستان العراق، وهو ما يشير الى الرغبة الأمريكية بإبقاء ورقة الأكراد كواحدة من أدوات سياستها الخارجية تجاه تركيا والموقف الأمريكي غير الحازم من المحاولة الانقلابية الفاشلة التي حدثت في تركيا في تموز ٢٠١١ [٩٥]. فضلا عن تباين رؤية تركيا والعراق حيال العديد من القضايا الخلافية المشتركة منها، التحركات العسكرية لحزب العمال الكردستاني التركي المعارض، والتي ينطلق قسم منها من المناطق الحدودية المشتركة مع العراق، والتي تستهدف المؤسسات المدنية والعسكرية التركية، مما يؤدي إلى قيام تركيا بين الحين والآخر بقصف مناطق داخل الأراضي العراقية في المحافظات الشمالية داخل إقليم كردستان، أو التدخل العسكري داخل تلك المناطق، مما يتسبب بحصول توترات بين البلدين [٩٦].

كما أنه من المحتمل أن يؤثر الوضع الأمني والسياسي الذي تشهده سوريا ، على الواقع الأمني العراقي في وقت تشهد المواقف الأمريكية والعراقية والغربية ، تبايناً واضحاً في أزاء ما يجري في سوريا الأمر الذي قد يؤثر بشكل او باخر على العلاقات العراقية- الأمريكية ، وكذلك أن تفاعلات السياسة الدولية ، يمكن أن تخلق توتراً في العلاقات العراقية - الأمريكية فأبالأستناد الى دور العراق المتزايد كمنتج ومصدر للنفط ، فأن دولاً ذات شأن ونفوذ في البيئة الدولية كروسيا والصين و المانيا ، ستنظر للعراق كدولة ذات أهمية ستراتيجية ، و أن أتجاه العراق المحتمل بالسعي الى تأسيس سياسة خارجية متعددة العلاقات ، سيخفض منزلة الأهمية النسبية للروابط مع الولايات المتحدة ، حيث أن أضعاف النفوذ السياسي الأمريكي في العراق لصالح نفوذ دول أخرى يفسره البعض على أنه خسائر للولايات المتحدة في العراق [٩٧].

وبعد هذا العرض المتعلق باتجاهات مستقبل العلاقات العراقية-الامريكية، يعتقد الباحث ان مستوى العلاقة ما بين البلدين رغم جميع الظروف والتحديات الداخلية السياسية والامنية والمتغيرات الاقليمية، ربما ترتقي الى مستوى التحالف غير المتكافئ

ما بين البلدين خلال الفترة القادمة بسبب رغبة الادارة الامريكية الحالية للرئيس ترامب باهمية حدوث تغيراً شاملاً للاستراتيجية الامريكية بشكل يحقق اكبر قدر ممكن من المنافع والنفوذ داخل العراق من جهة، وايضا يرجع الى حاجة الحكومة العراقية في الحصول على مساعدة الجانب الامريكي في ضبط الامن والاستقرار لحدود العراق مع دول الجوار،فضلاً عن الدعم الامريكي لاعمار المناطق المتضررة والتي تم تحريرها من داعش من جهة اخرى.

الخاتمة والاستنتاجات:

دخلت العلاقات العراقية الامريكية منعطفاً جديداً، بعد الانسحاب الامريكي من العراق عام ٢٠١١ في مجال التعاون السياسي والعسكري والاقتصادي بين البلدين. ايضا هذه المرحلة اتسمت بالتواجد العسكري والأمني مع التدخل المباشر في كثير من مجريات الاوضاع السياسية داخل العراق، بعدها مرت العلاقة بنوع من الخمول السياسي والأمني منذ بداية ٢٠١٢، حتى دخول داعش مدينة الموصل في حزيران ٢٠١٤، لتاخذ العلاقات منحى اخر من التعاون في مجال مكافحة الارهاب وتحدياته المختلفة.

وعلى الرغم من التعاون على المستوى السياسي والامني بين العراق والولايات المتحدة في ظل الرئيس الامريكي الحالي دونالد ترامب، يبقى مستقل العلاقات العراقية-الامريكية رهن العديد من الظروف والمتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية، خصوصاً في في ضوء الأزمة السياسية والاستقطاب الطائفي في منطقة الشرق الاوسط، هذه المتغيرات والمواقف ستكون بالتاكيد لها اثر كبير في مستقبل العلاقات الثنائية بين الجانبين. وفي ضوء ما سبق يمكن استنتاج الامور التالية:

١. سيادة عناصر التعاون على الصراع العسكري في طبيعة العلاقات العراقية منذ ٢٠١١عام ولحد الان.
٢. تاثر العلاقات العراقية – الامريكية بالمتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية خصوصاً الاحداث السياسية الاخيرة التي شهدتها المنطقة العربية .
٣. تعزيز الوجود العسكري الامريكي في العراق بالابقاء على عدد محدود من القوات الامريكية القتالية خلال الفترة المقبلة، بحجة حماية الاراضي العراقية وعدم عودة داعش مجدداً.
٤. ان حاجة العراق إلى حليف استراتيجي قوي كالولايات المتحدة، يحتاج إلى توفير مناخ يستوعب المعطيات الداخلية والإقليمية وأثرها على مستوى العلاقات مع الولايات المتحدة وغيرها من القوى الإقليمية والدولية، وكذلك تشخيص الموارد الضرورية للاستفادة من تلك العلاقات.

٥. يمثل احتواء ايران، أهمية كبيرة في الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة الامريكية وتعزيز هذا الهدف من خلال تطويق النفوذ الايراني ومنعه من التمدد داخل الاراضي العراقية.

٦. السياسة الامريكية تجاه العراق خلال الفترة القادمة سوف تاخذ بنظر الاعتبار الجانب الاقتصادي من خلال مراعاة عدم تكلفة الاقتصاد الامريكي باي تبعيات ونفقات مالية جديدة أي اعتماد مبدأ تحقيق المصالح مع مراعاة الاقتصاد بالنفقات مستغلة نفوذها ودورها الدبلوماسي الكبير والتفوق العسكري الحاسم لقواتها العسكرية.

المصادر

١. شهد علي عبود،الاستراتيجية الامريكية تجاه العراق: دراسة في البعد النفطي، مجلة الحوار المتمدن، العدد ٤٤٨٧، ٢٠١٤، ص١٠.

٢. رنا علي الشجيري، دور المتغير الامريكي في الاستقرار السياسي للعراق، مجلة المستنصرية للراسات العربية والدولية، العدد٥٦، بغداد، ٢٠١٧،ص٦٥.

٣. سطام حسين علوان ،الهيمنة الأمريكية على نفط الخليج العربي بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١ وحرب الخليج الثالثة ،مجلة العلوم السياسية ، ،العدد٥١ ،كلية العلوم السياسية -جامعة بغداد ،٢٠١٦،ص١٣٦-١٣٧.

٤. عزري رحيمة ،الغزو الامريكي للعراق ٢٠٠٣،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية- جامعة محمد خيضر،الجزائر،٢٠١٥،ص٢٠.

٥. أزمة الكويت ،مجلة فنك ، ١٩/مارس /٢٠١٢، على الرابط:
https://fanack.com/ar/iraq/history-past-to-present/military-history/kuwait-crisis/،

٦. تيم نبلوك ، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط (العراق ، ليبيا ، السودان) ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١، ٢٠٠١ ، ص١١٦.

٧. عمار حميد ياسين ،العلاقات العراقية - الأمريكية من عام ١٩٩١ – ٢٠٠٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد٤ ، بيروت، ٢٠١٤ ، ص٢٠٨.

٨. معتز سلامة ، العلاقات السياسية العراقية – الامريكية١٩٧٩ – ٢٠٠٣ ،١-١٠-٢٠١٧، الجزيرة - متاح على الرابط:
http://www.aljazeera.net/specialcoverage/coverage2003/2009/10/1/A9-1979-2003

٩. شهد علي عبود، مصدر سابق، ص٩.

١٠. عوض القرني ، الحرب الأمريكية على العراق أسبابها والموقف منها ، شبكة فلسطين للحوار ، ٢٠١٨/٢/٢٤، متاح على الرابط :
https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=7915

١١. ريبوار كريم محمود ، العلاقات العراقية الأمريكية منذ عام ١٩٨٩ وآفاقها المستقبلية ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية -جامعة بغداد ، ٢٠٠٦، ص٧٤.

١٢. بشير الوندي ، العلاقات الأمريكية – العراقية نظرة تاريخية ، البينة نيوز ،2017/2/1 متاح على الرابط :
www.albayynannews.com/?p=21397

١٣. وئام محمود سليمان النجار،التوظيف السياسي للأرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١-٢٠٠٨) ،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأقتصاد والعلوم الأدارية -جامعة الأزهر،غزة،٢٠١٢،ص٨٣-٨٤.

١٤. كمال ضاحي عواد،العلاقات العراقية -الأمريكية ٢٠٠٣-٢٠١١،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الأداب والعلوم جامعة الشرق الأوسط ،الأردن ، ٢٠١٦،ص٥٢-٥٣.

١٥. ويسلي كلارك ، الانتصار في الحروب الحديثة العراق والارهاب والامبراطورية الامريكية ، دار الكتاب العربي ،بلا طبعة،بيروت -لبنان ،٢٠٠٤،ص١٠٣.

١٦. معتز سلامة،مصدر سابق.

١٧. نبيل محمد سليم، العلاقات العراقية-الامريكية على خلفية انتهاء أمد اتفاقية سحب القوات الاجنبية من العراق، مجلة دراسات دولية، العدد٤٧، بغداد، ٢٠١١، ص٣٥-٣٦.

١٨. رائد شهاب أحمد، أثر التواجد العسكري الأمريكي على النظام السياسي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص٦٥-٦٩.

١٩. اسامة مرتضى السعيدي ،الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة: فترة ما بعد الحرب الباردة (رؤية اصلاحية)،دار و مكتبة البصائر ، بيروت ، ط١ ،٢٠١١ ، ص١٨٤ .

٢٠. حسن تركي عمير ،اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق :دراسة في الديمقراطية التوافقية ،مجلة ديالى ، ،العدد ٥٨ ،كلية القانون والعلوم السياسية -جامعة ديالى، ٢٠١٣ ،ص١٤٧.

٢١. خالص عزمي، حل الجيش العراقي، مجلة الحوار المتمدن، العدد ١٤٣٤، ٢٠٠٦، ص٣.

٢٢. نايف نواف الشمري، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق وتدعياته العربية والاقليمية، ،مجلة دراسات دولية، العدد١٨،بغداد، ٢٠١١، ص٥٩.

٢٣. ايات ناصر جابر،ستراتيجية مكافحة الأرهاب في العراق : دراسة مستقبلية ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم السياسية جامعة النهرين ،العراق ،٢٠١٦ ،ص٩٦.

٢٤. وسام حسين العيثاوي ،التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، المانيا ،ط١ ،٢٠١٨ ، ص٥١-٥٤

.

٢٥. بوش يدعم حكومة المالكي والقاعدة تتوعد بالثار للزرقاوي ،2017/4/9 متاح على الرابط :
www.aljazeera.net/news/arabic/2006/6/13

٢٦. رائد الحامد ،الانسحاب الامريكي من العراق ،مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد٣٩٢،بيروت، ٢٠١١ ،ص٨٦ -٨٧ .

٢٧. سامر مؤيد عبد الطيف ،الابعاد السياسية لاتفاقية الاطار الستراتيجي بين العراق وامريكا، مركز الفرات، 2017/٣/٢٨، متاح على الرابط: www.fcdrs.com/polotics/108

٢٨. منى حسين عبيد ،خلود محمد خميس ،العلاقات العراقية الامريكية في ضوء اتفاقية الاطار الاستراتيجي ،مجلة كلية التربية للبنات، ،العدد٣ ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية جامعة بغداد ، ٢٠١٦،ص٩٢٦ -٩٢٧.

٢٩. كرار انور البديري،سقوط الموصل العراق ومحصلة الاعباء الداخلية والخارجية ، دار دجلة ، بغداد ، ط١، ٢٠١٦،ص٩٨-١٠٠.

٣٠. نبيل محمد سليم ،مصدر سبق ذكره،ص٥١-٥٢ .

٣١. عمار حميد ياسين ، مستقبل العلاقة مابين العراق والولايات المتحدة الامريكية لمرحلة مابع انسحاب القوات الامريكية عام ٢٠١١ ،مجلة دراسات دولية ، العدد ٥٣ ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص١٠٢-١٠٣.

٣٢. احمد العراقي، السياسة الامريكية في العراق،2017/7/4 متاح على الرابط:
https://kitabat.com/2015/08/02/%D8%A7%D9%84%D8%B3%9

٣٣. مايكل نايتس ،مستقبل القوات المسلحة العراقية ،مركز البيان للدراسات والتخطيط ،العدد٨ ،بغداد ، ٢٠١٦ ،ص١٨.

٣٤. عبد الجليل زيد المرهون، ماهي سياسة ترامب في العراق ، ١١/ نوفمبر /2017 ،العربية نت، متاح على الرابط :
www.alarabiya.net/ar/mob/Saudi-today/2016/11/11

٣٥. فكرت نامق عبد الفتاح، كرار انورناصر، العلاقات العراقية-الامريكية وتحديات الارهاب، جريدة الصباح الجديد،٢٠١٥.

٣٦. ادم بويامورن ، باول فشل الحكومة العراقية افسح المجال لتنظيم داعش بالازدهار ، مجلة حصاد البيان ، العدد١، بغداد ، ٢٠١٥، ص٢١٣.

٣٧. فكرت نامق عبد الفتاح، كرار انورناصر، مصدر سابق.

٣٨. حارث حسن ،السياسة الامريكية اتجاه تنظيم داعش ،مجلة سياسات عربية ،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،العدد١٦،٢٠١٥، ص٣٦.

٣٩. نفس المصدر ، ص٣١-٣٢.

٤٠. حارث حسن،مصدر سابق ، ص ٤٠ -٤١.

٤١. عبد الله عبد الامير ، مؤتمر التحالف الدولي لمحاربة داعش، مجلة حصاد البيان ،العدد١، بغداد، ٢٠١٥، ،ص٩١-٩٣.

٤٢. دونالد ترمب يمتدح اسلوب صدام حسين في قتل الارهابيين ،٦/تموز2017/ متاح على الرابط:
www.bbc.com/arabic/worldenews/2016/7/160706-trump-saddam

٤٣. منصور ابو كريم ،ابرز ملامح السياسة الخارجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط بعد فوز ترامب ،مركز رؤية للدراسات والابحاث،2017/4/6 ، متاح على الرابط:
http://www.al-bayader.org/2017/01/55777/

٤٤. ميثاق مناحي العيساوي ،زيارة العبادي الى واشنطن ومستقبل العلاقات العراقية -الامريكية ،٣٠/٣/٢٠١٧ ،شبكة النبا المعلوماتية، متاح على الرابط :
m.annabaa.org/Arabic/authorsarticle/10428

٤٥. فكرت نامق عبد الفتاح، كرار انورناصر، مصدر سابق.

٤٦. رانج علاء الدين، كيف سيقوي الانسحاب من سوريا وروسيا وايران،2017/12/9 متاح على الرابط:
https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2018/04/10/%D

٤٧. علي جعفر ،تخبط في الموقف الامريكي حول ازمة كردستان العراق ،١٨ /١٠ /٢٠١٧ ، متاح على الرابط:
arabic.rt.com/middle_east/905284

٤٨. ماهو موقف واشنطن اتجاه بغداد بعد النصر،١٠ ديسمبر ٢٠١٧، قناة العالم، متاح على الرابط :
www.alalm.ir/news/3210576

٤٩. محمد السعيد ادريس، استراتيجية امريكية للصراع مع ايران في العراق،المركز العربي للدراسات والبحوث، مصر،٢٠١٧، ص٣.

٥٠. عبدالحسين شعبان، العلاقات العراقية-الامريكية،جريدة الزمان،بغداد،٢٠١٨.

٥١. فكرت نامق عبد الفتاح، كرار انورناصر، مصدر سابق.

٥٢. مثنى فائق العبيدي، تعزيز العلاقات الأمريكية-العراقية في عهد ترامب: متغيرات ما بعد حكم ترامب تعيد العلاقات بين العراق ودول الخليج، مجلة اراء حول الخليج، العدد١٢٠، ٢٠١٧،ص٢.

٥٣. اكرم محمد حسن، ملاحظات عامة حول المشروع الاقتصادي العراقي وصناعة القرار الاقتصادي الوطني،2017/8/3 متاح على الرابط:

http://elaph.com/Web/opinion/2011/6/660103.html?entry=economicsmostvisitedtoday\

٥٤. نفس المصدر.
٥٥. منى حسين عبيد ،خلود محمد خميس ، مصدر سابق ،ص٩٢٦ -٩٢٧ .
٥٦. عمار حميد ياسين، مستقبل العلاقة بين العراق والولايات المتحدة لمرحلة ما بعد انسحاب القوات الامريكية عام ٢٠١١، مصدر سابق ، ص١١٣.
٥٧. مصطفى الهاشمي، التبادل التجاري يحقق مكاسب اقتصادية للعراق، جريدة الصباح،بغداد، ٢٠١٣.
٥٨. علي هادي حميدي الشكراوي، مصدر سابق، ص٦-٧.
٥٩. احمد عباس موزان، عبير محمد الحسيني ، التحول نحو القطـــــاع الخاص - آلية الانتقال نحو اقتصاد السوق (المزايا والعيوب)،ضمن كتاب إشكالية التحول الديمقراطي في العراق،الجمعية العراقية للعلوم السياسية، بغداد ،٢٠٠٩،ص١٧١-١٧٢ .
٦٠. علي هادي حميدي الشكراوي، مصدر سابق،ص١٠.
٦١. سام كيمبال، الولايات المتحدة الأمريكية تدعم الاستقرار في العراق بمساهمة قدرها ٧٥ مليون دولار،2018/4/3 متاح على الرابط:

http://www.iq.undp.org/content/iraq/ar/home/

٦٢. ترامب : كان على امريكا اخذ نفط العراق في ٢٠٠٣ وربما ستكون هناك فرصة اخرى ،٢٠١٧/١/٢٢ ،متاح على الرابط :

www.rudaw.net/home/single-news88

٦٣. محمد السعيد ادريس، مصدر سابق ص٣.
٦٤. مفيد الزيدي ،ترامب والعراق : مستقبل السياسة الأمريكية ، مجلة أبحاث استراتيجية ، مركز بلادي للدراسات والابحاث الأستراتيجية ،العدد١٥، بغداد، ٢٠١٧،ص٣١١.

٦٥. 2017/8/5 ، متاح على الرابط:

https://www.mubasher.info/news/3236482

٦٦. اسراء كاظم الحسيني، التحولات الجغرافية السياسية والفوضى الخلاقة في العراق، مجلة كلية التربية، العدد٢٢، بغداد،٢٠١٥، ص٤٩٥-٤٩٦.

٦٧. بلال وهاب واخرون، إعادة إعمار العراق: الدور الأمريكي-الخليجي، معهد واشنطن،2018/7/8 ، متاح على الرابط:

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy

٦٨. مروان حبيب ،بعد تخلي ترامب عن مسؤولية اعمار العراق من سيدفع الفاتورة ، صحيفة بدر،٢٨/12/ ٢٠١٧ ، متاح على الرابط

badrnews.net/home /single-news88

٦٩. مفيد الزيدي ، مصدر سابق،ص٣١١.
٧٠. عمار حميد ياسين ،مستقبل العلاقة بين العراق و الولايات المتحدة الأمريكية لمرحلة ما بعد أنسحاب القوات الأمريكية عام ٢٠١١، مصدر سابق ،ص٩٥ .

٧١. مروان قبلان،اطروحات ادارة ترامب ونظام مابعد الحرب العالمية الثانية:انقلاب في السياسة الخارجية أم نسخة باهتة من الجاكسونية ،مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،العدد ٢٤، ٢٠١٧ ،ص ٩٨-٩٩.

٧٢. عمار حميد ياسين ، مصدر سابق ، ص ١١٠-١١١.

٧٣. عمار حميد ياسين ، مصدر سابق، ص١٢٠.

٧٤. احمد جمعة ، ترامب والعبادي في بيان مشترك :امريكا ملتزمة مع العراق بشراكة شاملة ، ٢١/مارس /٢٠١٧،على الرابط :

m.youm7.com/story/2017/3/21/3154260

٧٥. لقمان عبد الرحيم الفيلي، العلاقات العراقية-الأمريكية بين التحديات والفرص مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد،٢٠١٧.

٧٦. يوسف يعكوبي ، التقارب السعودي العراقي - صفحة تباركها واشنطن ولا تروق لطهران ، 2018/5/8 متاح على الرابط :

m.dw.com/ar/a-41079993

٧٧. عمار حميد ياسين ، مصدر سابق ، ص ١٢٠.

٧٨. لقمان عبد الرحيم الفيلي، مصدر سابق.

٧٩. علي اغوان ، دروب و دلالات جديدة في العلاقات العراقية الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب ، مجلة ابحاث ستراتيجية ،مركز بلادي للدراسات والأبحاث الأستراتيجية ،العدد ١٤،بغداد، ٢٠١٧،ص١١٤.

٨٠. نبيل محمد سليم، مصدر سابق، ص٤٥-٤٧.

٨١. حميد حمد السعدون، عامر هاشم السعدون، مصدر سابق ،ص٢٩.

٨٢. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، مستقبل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، 2017/3/1 ،متاح على الرابط:

https://futureuae.com/m/Activity/Item/63/%D9%85%D8%B5%D8%A7%D9%

٨٣. حميد حمد السعدون، مصدر سابق ،ص٤٤-٤٥.

٨٤. مهند العزاوي، انمار نزار، مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق، مركز صقر للدراسات والبحوث الاستراتيجية،٢٠١٧.

٨٥. وليد حسن محمد ، الدور الامريكي في محاربة الارهاب (داعش)، مجلة قضايا سياسية ،العدد٤٨-٤٩ ، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين ، بغداد ،ص٥٦.

٨٦. علي العيساوي، العراق بعد داعش من وجهة نظر أمريكية، حروب طاحنة ومستقبل مجهول المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، بغداد،٢٠١٧.

٨٧. احمد سيد احمد، ادارة ترامب وقضايا الشرق الأوسط .. حدود التغير، 2018/2/2 ، متاح على الرابط: http://www.siyassa.org.eg/News/11970.aspx

٨٨. عبد علي كاظم المعموري، محمد حسن رشم، مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية-الأمريكية (مشاهد مختلفة) مجلة قضايا سياسية، العدد١٨،بغداد، ٢٠٠٩،ص٨٨.

٨٩. مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، سياسة ترامب تجاه العراق.. تغوص في المجهول والتغيير الزماني، 2017/7/9،متاح على الرابط:

http://mcsr.net/news232

٩٠. صباح محمد صالح ،الاحتلال الامريكي للعراق واثره على الوحدة الوطنية،مجلة اداب الفراهيدي،كلية الاداب جامعة تكريت ،العدد٢٠١٦،٢٤ ،ص٤١٦.
٩١. علي العيساوي، مصدر سابق.
٩٢. علي الكاش، خطط تفتيت المنطقة وتقسيم العراق،2018/7/4 ، متاح على الرابط:

https://www.watanserb.com/2016/11/10/%D8%AE%D8%B7% %B7

٩٣. خالد حمزة المعيني ، قراءة في المشهد السياسي العراقي ما بعد داعش ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤٥٢ ، بغداد ،٢٠١٦، ص ١٩.

٩٤. كمال ضاحي عواد ، العلاقات العراقية -الأمريكية ٢٠٠٣-٢٠١١،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الأداب والعلوم- جامعة الشرق الأوسط ،الأردن ، ٢٠١٦ ،ص٢١٣ .

٩٥. بكر البدور، تركيا والولايات المتحدة بين التضاد والتعاون، 2018/5/7 متاح على الرابط:

http://blogs.aljazeera.net/blogs/2018/3/6/%D8%AA%D8%B1%D9

٩٦. خضير عباس النداوي، الدور التركي المحتمل في العراق بعد الانسحاب الأمريكي، مجلة اراء حول الخليج،العدد89،٢٠١١.

٩٧. عامر هاشم عواد ، مستقبل الأستراتيجية الأمريكية في العراق بين الأستمرارية والتغيير ، مجلة دراسات دولية ، العدد٣٦،مركز الدراسات الأستراتيجية و الدولية- جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ،ص١٧٩.